الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عين تموشنت -بلحاج بوشعيب-
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديميLMD

شعبة العلوم الاقتصادية

بعنوان

مكانة وأهمية التدقيق البنكي في البنوك التجارية

(دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعين تموشنت)

إعداد الطلبة:

وهاب بن عمر

بومناد عبد الله

تحت إشراف د :

وراد فؤاد

لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الجامعة	الصفة
د.مطهري كمال	جامعة عين تموشنت	رئيسا
د.وراد فؤاد	جامعة عين تموشنت	مشرفا
د.مخضار سليم	جامعة عين تموشنت	ممتحنا

2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

"كن عالما... فإن لم تستطع فكن متعلما، فإن لم تستطع فأحب العلماء، فإن لم تستطع فال تبغضهم"

بعد رحلة بحث و جهد و اجتهاد تكللت بإنجاز هذا البحث، نحمد هللا عز وجل على نعمة التي من بها علينا فهو العلي القدير، كما لا يسعنا إلا أن نخص بأسمى عبارات الشكر و التقدير الأستاذ "وراد فؤاد" لما قدماه لنا من جهد ونصح و معرفة طيلة انجاز هذا البحث.

كما نتقدم بالشكر الجزيل لكل من اسمهم في تقديم يد العون لإنجاز هذا البحث، و نخص بالذكر أستاذتنا الكرام الذين أشرفوا على تكوين الدفعة و الأستاذة القائمين على عمادة و إدارة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية بجامعة جامعة عين تموشنت -Belhadj Bouchaib- إلى الذين كانوا عونا لنا في بحثنا هذا و نورا يضئ الظلمة التي كانت تقف أحيانا في طريقنا.

إلى من زرع التفاؤل في دربنا وقدما لنا المساعدات و التسهيلات و المعلومات، فله منا كل الشكر، و أخص منهم مدير بنك الفلاحة والتنمية الريفية. الذي أسهم بشكل وفير في تشجيعينا أثناء انجاز البحث. كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا في إخراج هذا العمل وإتمامه من بعيد أو من قريب.

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

"و اخفض لهما جناح الذل من الرحمة و قل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

صدق الله العظيم

إلى قرة العيني...إلى من جعلت الجنة حتت قدميها ...إلى التي حرمت نفسها و أعطتني إلى من وهبتني الحياة، منحتني الحب و الحنان، ربتني بلطف ومن نبع حنانها سقتني ...وعلمتني كلمتي الشرف و الحياة...إلى تلك المرأة العظيمة...صديقتي و حبيبتي أمي الحنونة إلى أعظم الرجال ...ورمز الحب و العطاء...إلى الذي تعب كثريا من أجل راحتي و أفنى حياته من أجل تعليمي...و توسم في دراجات العلى و السمو...إلى ذلك الرجل العظيم أبي العزيز إلى من مجعتهم معي ظلمة الرحم...إلى من يعيش في كل وجودهم أملي إخوتي ..... مشعل العلم ... إلى كل من علموني أن العلم سلاح و الأخلاق ذخيرته .....إن الذين نحبهم ونعزهم مكانتهم ليست بين الأسطر والصفحات، لان مقامهم أجل وأعلى فالقلب والذكرى ذكراهم والعقل لن ينساهم .إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع...

وهاب بن عمر

الإهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وعلى أهله ومن وفى .

أما بعد :

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية ومذكرتنا بتربصنا هذا الدي هو ثمرة للجهد والنجاح بفضله تعالى ، وهو مهداة للوالدين الكريمين حفظهما هللاٍّ وأدامهما نورا لدربي, ولكل العائلة الكريمة التي ساندتني ولا تزال من أخوة وأخوات, وإلى كل رفقاء المشوار, رعاهم الله ووفقهم وإلى كل قسم علوم الاقتصادية وجميع دفعة ,2024 إلى كل من كان لهم أثر على حياتي ...

بومناد عبد الله

الملخص

الملخص

تسعى المؤسسات البنكية لانتهاج أساليب الإدارة من خلال تطبيق التدقيق البنكي للحفاض على توازنات المالية للبنوك ،فتهدف هذه الدراسة الى ابراز أهمية التدقيق البنكي في تفعيل جودة المعلوماتو ارساء مبادئ الحكومة البنكية و كذلك في تقييم المخاطر لمصرفية. لهذا استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي الذي يتلاءم مع الجانب النظري للموضوع و المنهج القياسي في الدراسة الميدانية لمعرفة العلاقة بين المتغيرات ، فتوصلنا الى نتائج حول أهمية التدقيق البنكي في نشاط البنك .

الكلمات المفتاحية: التدقيق البنكي ،البنوك التجارية ،الحوكمة البنكية، جودة المعلومات، المخاطر المصرفية.

Summary

Banking institutions seek to adopt management methods by applying bank auditing to maintain the financial balances of banks, so they aim

This study highlights the importance of bank auditing in activating the quality of information and establishing the principles of banking governance, as well as in evaluating banking risks. For this reason, we used the descriptive analytical approach, which is compatible with the theoretical aspect of the subject, and the standard approach in the field study to know the relationship between the variables, and we reached results about the importance of bank auditing in the activity of the bank.

Keywords: bank audit, commercial banks, bank governance, information quality, banking risks.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
كلمة شكر	–
الاهداء	–
الملخص	–
فهرس المحتويات	–
فهرس الجداول	–
فهرس الأشكال	–
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول: التدقيق البنكي	–
مقدمة الفصل	1
المبحث الأول: التدقيق	10-2
المطلب الأول: ماهية التدقيق	4-2
المطلب الثاني: انواع ومعايير التدقيق	8-4
المطلب ثالث: أهداف وأهمية التدقيق	10-8
المبحث الثاني:البنوك التجارية	14-10
المطلب الاول: نشأة وتعريف البنوك التجارية	11-10
المطلب الثاني: أنواع البنوك التجارية	12-11
المطلب الثالث: وظائف وأهداف البنوك التجارية	14-13
المبحث الثالث: التدقيق البنكي	27-14
المطلب الأول: أهمية التدقيق البنكي في تفعيل جودة المعلومات	20-14
المطلب الثاني: دور التدقيق البنكي في ارساء مبادئ الحكومة البنكية	22-20
المطلب الثالث: أثر التدقيق البنكي في تقييم المخاطر المصرفية	27-22
خلاصة الفصل	28
الجانب التطبيقي	29
الفصل الثاني: الجانب الميداني	-
مقدمة الفصل	30

المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية	35-31
المطلب الأول: نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية	33-31
المطلب الثاني: مهام و اهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية	34-33
المطلب الثالث: التنظيم الوظيفي	35-34
المبحث الثاني : المعالجة الإحصائية للنتائج الاستبيان و تحليل محاوره	48-35
المطلب الأول : الاطار المنهجي للدراسة	36-35
المطلب الثاني : تحليل البيانات	43-36
المطلب الثالث : التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة و اختبار الفرضيات	48-43
المبحث الثالث: نتائج الدراسة	50-48
المطلب الأول: النتائج النظرية	49-48
المطلب الثاني: النتائج التطبيقية	49
المطلب الثالث: استنتاجات و اختبار الفرضيات	50-49
خلاصة الفصل	51
الخاتمة	53-52
المراجع	55-54
الملاحق	59-56

قائمة الجداول:

الرقم	الجدول	الصفحة
1	التطور التاريخي لمفهوم المراجعة	3
2	يمثل بطاقة تقنية لمجمع البنك لولاية عين تموشنت	33
3	سلم ليكارت الخماسي	36
4	الاتساق الداخلي لعبارات المحور الأول (التدقيق البنكي)	37
5	الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني (أهمية تفعيل جودة المعلومات المالية)	37
6	الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثالث (أهميته في إرساء الحكومة البنكية)	37
7	الاتساق الداخلي لعبارات المحور الرابع (أهميته في تقييم المخاطر المصرفية)	38
8	ثبات الدراسة	38
9	توزيع العينة حسب مغير الجنس	39
10	توزيع العينة حسب مغير السن	40
11	توزيع العينة الاستطلاعية حسب مغير المستوى العلمي	41
12	يوضح توزيع افراد العينة حسب متغير الصنف المهني	42

13	يوضح توزيع افراد العينة حسب متغير السن	43
14	يبين المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري لمحاور الدراسة مع ابعادها	45-44
15	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للتدقيق البنكي في تفعيل جودة المعلومات المالية	46
16	نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للتدقيق البنكي في تفعيل جودة المعلومات المالية	46
17	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للتدقيق البنكي في إرساء الحوكمة البنكية	47
18	نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للتدقيق البنكي في إرساء الحكومة البنكية	47
19	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للتدقيق البنكي في تقييم المخاطر المصرفية	48
20	نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للتدقيق البنكي في تقييم المخاطر المصرفية	48

قائمة الاشكال:

الرقم	الشكل	الصفحة
01	تأثير علاقة تطور مهنة التدقيق بالرقابة الداخلية في سبيل تحسين جودة المعلومة المالية	20
02	الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة و التنمية الريفية قبل 1999	34
03	الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة و التنمية الريفية من 1999 الى 2001	35
04	توزيع العينة حسب متغير الجنس	39
05	توزيع العينة حسب متغير السن	40
06	توزيعالعينة حسب متغير المستوى العلمي	41
07	توزيع العينة حسب متغير الصنف المهني	42
08	توزيع العينة حسب متغير الصنف المهني	43

مقدمة عامة

ان للتحولات السياسية والاجتماعية وخاصة الاقتصادية التي شهدها العالم في الآونة الأخيرة آثار مباشرة على المحيط الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات المالية والمؤسسات الاقتصادية والذي شهد بدوره تطورا ملحوظا خاصة بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة، وتغير نظرة المتعاملين مع الأسواق المالية والمؤسسات الممثلة بها ومحاولة هذه الأخيرة إعطاء المزيد من الضمانات لمتعامليها، وهذا حتى تضمن لنفسها البقاء والاستمرار في محيط تطبعه المخاطرة الشديدة نتيجة الانفتاح على العالم الخارجي.

لهذا تشهدالأنظمة المصرفية في السنوات الأخيرة فترة تحول هامة، مرجعها الأساسي الأزمات التي واجهتها وتحرير الأسواق المالية، وبصفة عامة ما يعرف بظاهرة العولمة والشمولية المالية، ولمواكبة التطورات يجبانتهاجسياسة نقدية ومالية التي من شأنها أن تدعم الأنظمة المصرفية و تزيد من فعالية الأنظمة الرقابية .

في ظل الأزمات المالية التي مست اقتصاديات بعضا من الدول المتقدمة والتي نذكر منها: الأزمة الأسيوية سنة،1997 وأزمة الرهن العقاري سنة 2008 ، وانهيار بعض كبريات الشركات العالمية، والتي كانت ناتجة عن الكذب واخفاء المعلومات، كان لزاما على أصحاب رؤوس الأموال والمسيرين الماليين إيجاد حل يكون وسطا بينهم والذي يتمثل في التدقيق.

وعليه لجأت البنوك للتدقيق وأولته أهمية كبيرة في جميع أنظمتها، واستعملت آلياته واعتمدت عليه في تتبع الثغرات وحالات عدم الكفاءة، والتأكد من موثوقية المعلومة والتحقق من توافر السياسات والإجراءات ومدى الالتزام بها من طرف البنوك. وبما أن أهم دوافع الاهتمام بالتدقيق في البنوك هو إعادة الثقة للمتعاملين الذين تأثروا بالانهيارات وحالات الفشل التي أصابت النظام البنكي، والتي ترجع في معظمها إلى عدم دقة البيانات والمعلومات العديد من الجهات الخارجية كالمساهمين والمستثمرين يعتمدون بشكل كبير في قراراتهم على التقارير السنوية والدورية التي تنشرها البنوك، ويؤدي بهم لاتخاذ قرارات وعطاء معلومات مالية خاطئة و مضللة، خاطئة و بالتالي يخسرون استثماراتهم وأموالهم. والجزائر كغيرها من الدول تسعى لتحقيق نظام بنكي يعمل وفق الأسس العالمية، و في ظل قانون النقد والقرض 90/10 أدخل النظام المصرفي الجزائري الكثير من الإصلاحات على أنظمته وهياكله، ومنها تطوير وظيفة التدقيق في جميع جزئياتها للرقي بها إلى مصاف الدول الرائدة في المجال النقدي والمالي، ذلك ما عبر عنه بسن حزمة من المراسيم التنفيذية والأوامر، لضمان التطبيق الحسن والفهم الجيد لحقيقة الرقي بالمهنة وتطويرها سواء على الصعيد الأخلاقي أو المهني.

فالرقابة والتدقيق البنكي أصبح أمرا لا غنى عنه خاصة وأن البنك ذو تعاملات خدمية مع أطراف عديدة ومختلفة، ونظرا للدور الحساس الذي يلعبه البنك حيث أن افلاس بنك ينتج عنه افلاس مجموعة من المنشآت الاقتصادية، وفي هذا الصدد أصبح للبنوك تحديات ضخمة نتيجة لتنامي المخاطر البنكية المتزايدة ، لهذا تعتبر دراسة التدقيق البنكي أحد أهم وأكثر المراحل تقدما في مختلف العلوم المصرفية لذا قمت بإعداد هذه المطبوعة لطلبة السنة الثانية ماستر تخصص اقتصاد نقدي وبنكي.

1- إشكالية الدراسة:

وعلى ضوء ما سبق ذكره، يمكن صياغة إشكالية دراستنا كما يلي:

- **فيما تكمن مكانة وأهمية التدقيق البنكي في البنوك التجارية؟**

2- الأسئلة الفرعية:

بالاعتماد على الإشكالية المطروحة تأتي التساؤلات التالية:

- ما المقصود بالتدقيق و بالتدقيق البنكي وما هي أهدافه؟
- هل يساهم التدقيق البنكي في ارساء الحكومة البنكية وفي تقييم المخاطر المصرفية وتفعيل جودة المعلومات المالية ؟

3 –فرضيات الدراسة:

على ضوء ما سبق نطرح الفرضيات التالية:

– يهدف التدقيق البنكي الى تقليص المخاطر المصرفية.

– التدقيق البنكي له مكانة و أهمية في نشاط البنك .

4–اهداف البحث:

من خلال العرض السابق لمشكلة البحث، تمثل هذه الدراسة محاولة نظرية وتطبيقية لمعرفة الدور الذي يلعبه التدقيق البنكي في ترشيد القرارات التمويلية، وعليه فإن هذه الدراسة تهدف لتحقيق ما يلي:

- تسليط الضوء على مكانةوأهمية التدقيق البنكي في البنوك التجارية
- ضرورة الحرص على التدقيق البنكي واعطاءها الأولوية.

5–أهمية البحث:

تتزامن أهمية هذا البحث في الأونة الأخيرة التي تشهد تطور كبيرا في هذا المجال لهذا أصبح لزاما على البنوك القيام بعملية التدقيق البنكي من أجل بناء نظام مصرفي قوي يمكن له التصدي للازمات المالية.

6–الدراسات السابقة

أ .دراسة عوماري عائشة، بعنوان ":دور التدقيق الداخلي فيتحسين جودة االخدمات البنكية من وجهة نظر موظفي البنك –دراسة حالة بنك الفلاحةوالتنمية الريفية، –أطروحة دكتوراه، غري منشورة، تخصص تسيير محاسبي وتدقيق، جامعة أحمد دراية –أدرار، الجزائر2017-2018؛ تناولت هذه الدراسة الاشكالية المثمثلة في :هل يمكن لمنهجية التدقيق الداخلي أن تحسن جودة الخدمات المقدمة في البنوك العمومية التجارية؟، ولقد هدفت هاته الدراسة المجموعة من الأهداف أهمها التعرف على منهجية التدقيق الداخلي في البنوك الجزائرية وفق للمعايير الدولية للتدقيق ومحاولة عرض مختلف الخدمات البنكية، كما توصلت الدراسة المجموعةمن النتائجأهمها :أن التدقيق الداخلي يساهم فيتحسين جودة خدمات البنك مقدمـــــة من خلالزيادة الثقةفي تلك الخدمات المقدمة وضمان استقرارها وزيادة تميزها من خلال سرعة تقديم الخدمات في أقرب الاجال.

ب– دراسة محمد عبد الله الحردان بعنوانأثر إجراءات التدقيق الداخلي على جودة المعلومات المحاسبيةفي البنوك التجارية الكويتيةفي جامعة هدفت هذه الدراسة الى بيان أثر إجراءات التدقيق الداخلي على تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية للبنوك التجارية الكويتية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال توزيع استبيان على أفراد مجتمع الدراسة المتمثل في المدققين الداخليين لدى البنوك التجارية الكويتية والبالغة عددها (5)بنوك، حيث تم توزيع (59)استبان، حيث تم استرداد (47)منها وتم اخضاعها جمعياً للتحليل بواسطة البرنامج الأحصائي (SPSS)، ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة أن إجراءات التدقيق الداخلي بكل

ضوابطها تؤثر على عملية إنتاج قوائم مالية تتمتع بياناتها الملائمة والمصداقية والتي يمكن الأعتماد عليها في عملية صناعة واتخاذ القرارات في من قبل الأطراف المهتمة باقتصاديات البنوك التجارية الكويتية ، ومن أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة أنه لا بد للبنوك التجارية الكويتية من الألتزام التام بالقواعد والسياسات المحاسبية التي جاءت بها معايير المحاسبة الدولية بما يؤدي ويساعد على إنتاج بيانات ومعلومات تتمتع بالثقة والملائمة لزيادة كفاءة المستخدمين والمهتمين باقتصاديات البنوك التجارية الكويتية من اتخاذ القرارات الرشيدة.

7-دوافع اختيار موضوع البحث:

-الميل الشخصي لمعرفة مكانة وأهمية التدقيق البنكي في البنوك التجارية ؛

-قلة الدراسات التي تناولت موضوع التدقيق البنكي.

-ملائمة الموضوع مع تخصصنا الدراسي.

-حاجات المؤسسات للتدقيق قصد تحقيق الفاعلية بعد التحولات الاقتصادية.

-إثراء المكتبة بهذا النوع من البحوث.

8-حدود البحث:

اقتصر البحث على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR لولاية عين تموشنت بلدية بني صاف

9-منهج البحث

من أجل تحقيق غاية البحث استخدم كل من المنهج الوصفي التحليلي ، في الفصل الاول من الدراسة لتوضيح الإطار النظري التدقيق البنكي و وذلك عن طريق تجميع المراجع العلمية المتعلقة بالموضوع .

أما في الفصل الثاني فقد استخدم المنهج القياسي بغية تحليل واستنطاق البيانات المأخوذة من واقع تطبيق التدقيق البنكي للبنوك التجارية في عين تموشنت بلدية بني صاف.

10-هيكل الدراسة:

للإلمام بجوانب الموضوع تم تقسيم البحث إلى فصلين الأول خصص لدراسة النظرية أما الثاني فيمثل الجانب التطبيقي للدراسة .الفصل الأول بعوان الإطار النظري عن عموميات التدقيق البنكي قسم إلى ثلاثة مباحث الأول ماهية التدقيق كما تما التطرق إلى البنوك التجارية في المبحث الثاني أما المبحث الثالث فيتمثل في مساهمة التدقيق البنكي في تطبيق الحكومة المصرفية . أما الفصل الثاني فتمثل في الإطار العام لدراسة مكانة وأهمية التدقيق البنكي في البنك التجاري بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR لولاية عين تموشنت بلدية بني صاف.

الفصل الأول:

التدقيق البنكي

مقدمة الفصل

علم التدقيق يُعد واحدًا من العلوم التي تشهد تطورًا مستمرًا على مستوى الإطار المفاهيمي والعملي .جهود المختصين على المستوى العالمي لإيضاح معالم مهنة التدقيق واستقلاليتها، وتأسيس معايير منظمة للمهنة ولممارسة المهنة، قد أسهمت في بروز التدقيق كمهنة تعتمد بشكل أساسي على هذه المعايير.

سنتعرف في هذا الفصل على الاطار النظري للتدقيق و البنوك التجارية و الاهمية التي يمتلكها التدقيق البنكي في البنوك التجارية.

المبحث الأول: التدقيق

في السنوات الأخيرة مر الاقتصاد العالمي بأزمات عديدة ولكن تبقى الأزمة المالية أكثر حساسية إذ مست معظم المؤسسات وعلى أثر هذه التحولات الاقتصادية تفرض كل المؤسسات الاستغلال العقلاني والسليم لمواردها من أجل تحسين الأنماط التسييرية لهاوالتي يتطلبها اقتصاد السوق لذلك يجب معرفة نقاط القوة والضعف حيت يتسنى لها تحقيق مردودية وربحية ولا يتحقق هذا إلا بالتدقيق.

المطلب الأول: ماهية التدقيق

لقد تعددت الكتابات التي تناولت تعريف التدقيق ولكنها كانت جميعها ترتكز على بيان اهداف منها وجمال عملها دون تحديد لطبيعتها والنظرية التي تعمل على أساسها.

1.تعريف التدقيق

ترتكز تعاريف التدقيق على بيان أهدافها وجمال عملها، وترتبط أهدافها بالتطور التاريخي لها وهذا ما نوضحه في الجدول التالي [1]

[1] محمد سمير الصبان، "الأصول ل العلمية للمراجعة بين النظرية والممارسة"، دار النهضة العربية، بيروت 1988ص16

جدول رقم :01 التطور التاريخي لمفهوم المراجعة

الفترة	الهدف من عملية التدقيق	مدى الفحص	أهمية الرقابة الداخلية
5001	اكتشاف التلاعب والاختلاس	بالتفصيل	عدم الاعتراف بها
1850/1500	اكتشاف التلاعب والاختلاس	بالتفصيل	عدم الاعتراف بها
1905/1850	اكتشاف التلاعب والاختلاس والأخطاء الكتابية	بعض ولكن الأساس المراجعة الشاملة	عدم الاعتراف بها
1933/1905	تحديد مدى سالمة وصحة تقرير المركز المالي اكتشاف التلاعب والأخطاء	مراجعة اختباريه وبالتفصيل	اعتراف سطحي
1940/1933	تحديد مدى سالمة وصحة تقرير المركز المالي. اكتشاف التلاعب والأخطاء.	مراجعة اختباريه	بداية في الاهتمام
1960/1940	تحديد مدى سالمة ودقة تقرير المركز المالي	مراجعة اختباريه	اهتمام وتركيز قوي

المصدر:عبد الفتاح صحن ،المبادئ وأسس المراجعة علما وعملا، مكتبة نور ، 1900 ص 4

يمثل الجدول السابق استعراض التطور التاريخي لمفهوم المراجعة حيت نلاحظ ان كلما قادنا السلم الزمني تطور الهدف من عملية التدقيق و زادت أهمية الرقابة الداخلية لتصل اهتمام وتركيز قوي وباستعراض هذا التطور التاريخي للمراجعة نستنتج انه يمكن تقديم عدة تعاريف.

–التدقيق هو فحص المستندات والحسابات والسجلات الخاصة بالمنشأة فحصا دقيقا حيت يطمئن المدقق من أن التقارير المالية سوآءا كانت تقرير على النتائج خلال فترة زمنية أو تقرير على المركز المالي في نهاية الفترة أو أي تقرير آخر يظهر فيه صورة واضحة وحقيقية ودقيقة للفرض الذي أعد من أجله هذا التقرير.[2]

[2]عبد الفتاح صحن ،المبادئ وأسس المراجعة علما وعملا، مكتبة نور ، 1900 ص 4

–التدقيق هو كما ذكرته إحدى لجان جمعية المحاسبة الأمريكية بحيث عرفت التدقيق على انه عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية ثم توصيل ذلك إلى الأطراف المعنية.[3]

–التدقيق هو عبارة عن عملية بحث وتحقق تسمح بتقييم الإجراءات المحاسبية والإدارية أو غيرها الجارية في المؤسسة بهدف الضمان لمجموعة أو عدة مجموعات بهمها الأمر كالمسريين والمساهمين وممثلو العمال لإعطاء مصداقية المعلومات الموضوعة تحت تصرفهم المتعلقة بتسيير المؤسسة.

من التعاريف السابقة يمكن القول أن التدقيق هو فحص انتقادي يسمح بتدقيق المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة والحكم على العمليات التي جرت والنظم المقامة التي أنتجت عن تلك المعلومات.

المطلب الثاني: انواع ومعايير التدقيق

1–أنواع التدقيق

تختلف أنواع التدقيق باختلاف الوجهة التي ينظر لعملية التدقيق من خلالها ويصنف حسب الزوايا المختلفة إلى ما يلي

1.1–من حيث نطاق عملية التدقيق والوقت

– **من حيث نطاق عملية التدقيق**: سوف نتعرض من حيث جمال أو نطاق عملية التدقيق إلى نوعين منها[4]

– **التدقيق الكامل**: يقوم المدقق بفحص جميع الدفاتر والسجلات وما تنظمنه من بيانات وحسابات فحصا كاملا لجميع المفردات للتأكد من عدم احتوائها على أخطاء أو تلاعب أو غش لإبداء رأيه الفني المحايد فيها ويسمى هذا النوع بالكامل التفصيلي ويطبق هذا النوع في المؤسسات صغيرة الحجم وقليلة العمليات. أما بالنسبة للمؤسسات كبيرة الحجم سيؤدي استخدام هذا النوع إلى زيادة أعباء عملية التدقيق وتعارضها مع عاملي الوقت والتكلفة التي يحرص المدقق على مراعاتهما باستمرار مما أدى إلى الاعتماد على تدقيق اختباري أي أن يقوم المدقق باختبار عدد من العينات لكي تخضع لعملية الفحص ومن ثم تعميم النتائج المتواصل إليها على كل مجموعة اختيرت العينات منها وان الفرق بين التدقيق الكامل التفصيلي والكامل الاختباري يقتصر على نطاق التدقيق فقط وليس على الأصول والمبادئ العلمية.

–**التدقيق الجزئي**: هو العمليات التي يقوم بها المدقق وتكون محددة الهدف أو موجهة لغرض معني كان يعهد إليه فحص عمليات الشراء أو البيع أو جرد المخزونان وبالتالي يهدف إلى الحصول على رأي محايد عن مدى عدالة القوائم المالية ومدى دلالته على المركز المالي وإنما يبرز في تقريره تفاصيل ما قام به من عمل لتحديد مسؤولياته بوضوح مستخدمي ذلك التقرير وما يرتبط به من قوائم ومعلومات ولذلك يتعني في هذه الحالة الحصول على عقد مكتوب يوضح المهمة المطلوبة حيت ينسب إليه إهمال أو تقصير في الأداء وبالتالي يحمي نفسه بواسطة هذا العقد.

---

[3] محمد سمير الصبيان، مرجع سابق، 17

[4] خالد أمين عبد الله ، عتم تدقيق الحسابات ، دار وائل لطباعة و النشر، 2004 ص30

ثانيا: من حيث الوقت: هناك نوعين من التدقيق في هذا المجال

–التدقيق النهائي: يقصد به القيام بعمليات التدقيق بعد انتهاء السنة المالية أي بعد إقفال الدفاتر المحاسبية وإجراء قيود التسوية وإعداد القوائم المالية وتحديد المركز المالي ومن المزايا التي يحققها التدقيق النهائي هي

أ–ضمان حدوث أي تعديل في البيانات المثبتة في الدفاتر التي تم تسويتها.

ب–إن إجراء التدقيق بصورة متواصلة خلال فترة زمنية معينة يقلل من إمكانية حدوث أخطاء.

ج_ تفادي حدوث ارتباك في سيرورة عمل المؤسسة لقلة الزيارات التي يقوم بها المدقق أثناء العمل.

كما يعاب على هذا النوع من التدقيق ما يلي

أ–عدم اكتشاف المدقق للأخطاء أو التلاعبات أثناء وقوعها مما يؤدي إلى تراكمها.

ب –قصر المدة المحددة لتدقيق القوائم المالية قد يؤدي إلى عدم تقديمها في المواعد المحددة قانونا للهيئات المعنية مما ينجر عنه تكاليف إضافية.[5]

ج – توقف عمل المدقق لبعض الوقت حيت يسمح له بجمع مختلف الأدلة والإثباتات اللازمة.

د – إن تقارب تواريخ إقفال القوائم المالية قد يؤدي إلى التضحية ببعض الدقة في الأداء مقبل الإسراع في إنجاز العمل.

–التدقيق المستمر: يقصد به القيام بعمليات الفحص وإجراء الاختبارات بصفة مستمرة على مدار السنة المالية حيث يقوم المدقق بزيارات منتظمة للمؤسسة مراجعة البيانات المثبتة بالسجلات والدفاتر مع ضرورة إجراء مراجعة هنائية بعد إقفال الدفاتر نهاية السنة للتحقق من التسويات الضرورية لأعداد القوائم الختامية وظهر هذا النوع لمعاجلة عيوب التدقيق النهائي ومن مزاياه ما يليٍ

أ–الزيارات المتكررة للمدقق تؤدي إلى سرعة اكتشاف الأخطاء وقت حدوثها.

ب–وجود وقت كاف يساعد المدقق على الفحص الكلي والدقيق لمختلف العمليات.

ج–إن التدقيق المستمر يساعد المدقق بإنهاء مهامه في وقت يسمح له إعداد تقريره.

د–إن زيارات المدقق المنتظمة للمؤسسة أثناء فترة العمل تقلل من فرصة التلاعب لخشية العاملين اكتشاف ما يقع منهم من أخطاء

ومن عيوب هذا النوع من التدقيق نذكر ما يلي[6]

أ–حضور المدقق ومعاونيه بصفة متكررة إلى المؤسسة قد يعطل إدارة الحسابات.

---

[5]محمد سمير الصبان. عبد الله هلال، الأسس العلمية لمراجعة الحسابات ، الدار الجامعية الإسكندرية ، 1998ص 50

[6]محمد سمير الصبان، مرجع سبق ذكره ، ص 38

ب–سهو المدقق عن إتمام بعض الإجراءات التي كان قد بدا فيها ولم ينته منها.

ج – إتاحة إمكانية تغيير أو الحذف من قبل العاملين بغرض الغش أو الاختلاس أو بعض الأخطاء لعلمهم بعدم عودة المدقق إلى الحسابات التي سبق فحصها.

2.1–من حيث الشمول والمسؤولية والغرض من عملية التدقيق

أولا: من حيث درجة الشمول ومدى المسؤولية في التنفيذ: يمكن تقسيم التدقيق من خلال هذا المعيار إلى تدقيق عادي وتدقيق لغرض معني.[7]

–التدقيق العادي: هو فحص البيانات المثبتة بالسجلات والدفاتر والتأكد من صحة القوائم المالية ومدى دلالتها على نتائج الأعمال والمركز المالي وإبداء رأي المدقق المحايد حول ذلك، وغالبا ما يلجا المدقق إلى إتباع التدقيق الاختباري هنا ويعتبر مسؤول بالطبع عن أي إمهال أو تقصير في ممارسته لمهنته، أي أدائه للعناية المعقولة المتوقعة من شخص عادي يزاول المهنة في نفس الأحوال والظروف القائمة في المؤسسة تحت التدقيق.

–الفحص لغرض معين: يهدف هذا النوع إلى البحث عن حقائق معينة والوصول إلى نتائج معينة يستهدفها الفحص، وقد تكون الحسابات والبيانات موضوع التدقيق وقد سبق تدقيقها تدقيقا عاديا والخروج برأي فني محايد حول المركز المالي ونتائج الأعمال. ومن أمثلة الفحص لغرض معني فحص الدفاتر والسجلات بهدف اكتشاف غش ما أو التعرف عن أسباب اختلاس معني.

ثانيا: من حيث الغرض من عملية التدقيق: ينقسم إلى خمسة أنواع فيما يلي[8]

–تدقيق الأهداف: يقصد به التحقق من الأهداف المرسومة سالفا والمخطط لها قد تحققت فعلا وعلينا أن نتذكر هنا أن الهدف من عملية التدقيق ليس تصيد الأهداف وإنما تحسين الأهداف بأقصى قدر ممكن من الفعالية.

–التدقيق القانوني: يقصد به تأكد المدقق من أن المؤسسة قد طبقت النصوص القانونية والأنظمة المالية والإدارية التي أصدرتها السلطة التشريعية أو التنفيذية في الدولة.

–التدقيق المالي: يقصد به فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمؤسسة فحصا انتقادينا ومنظما بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى تعبير القوائم المالية عن المركز المالي لتلك المؤسسة في نهاية فترة زمنية معلومة مدى عدالة تصويرها لنتائج أعمالها من ربح أو خسارة في تلك الفترة وهو أكثر أنواع التدقيق شيوعا في الاستعمال.

–التدقيق الاجتماعي: إن تعظيم الربحية لم يعد الهدف الوحيد لوجود أية مؤسسة واستمرارها بل شاركه في ذلك أهداف أخرى مهمة منها تحقيق الرفاهية للمجتمع الذي تعمل فيه تلك المؤسسة أي انه أصبح من مهام المؤسسة واجب وطين تجاه المجتمع ومن هنا يعين هذا النوع من التدقيق بالتأكد من قيام المؤسسة المعنية بمثل هذا الواجب.

---

[7] خالد أمين عبد الله ، مرجع سبق ذكرهص37.

[8] خالد أمين عبد الله ، مرجع سبق ذكره ص38

أما كيفية التدقيق الاجتماعي فهي اقل ما يقال عنها أنها صعبة.

-**التدقيق الإداري:** يقصد به تدقيق النواحي الإدارية للمؤسسة للتأكد من أن الإدارة تسري بالمؤسسة نحو تحقيق أقصى منفعة أو عائد ممكن بأقل تكلفة ممكنة. ومن هنا يطلق عليه البعض تدقيق الكفاءة الإدارية حيث يرتكز هذا النوع بالفعل في البحث عن كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة من اقتصادية وبشرية ومادية بحيث تحقق أقصى منفعة ممكنة وهو ما يطلق عليه الاستخدام الاقتصادي حيث أصبح لزاما على المدقق أن يعطي رأيا فنيا عن كفاءة إدارة المؤسسة.

3.1-من حيث الهيئة التي تقوم بعملية التدقيق والالتزام

أولا: من حيث الهيئة التي تقوم بعملية التدقيق: يمكن تقسيم التدقيق من هذه الناحية إلى نوعين مها: التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي.[9]

-التدقيق الداخلي: هو مجموعة من الإجراءات التي تنشا داخل المؤسسة لغرض التحقق من طبيعة السياسات والخطط

المرسومة كما يمكن تعريفه بأنه أداة تعمل من داخل المؤسسة للحكم والتقييم لخدمة أهداف الإدارة في جمال الرقابة الداخلية

عن طريق مراجعة العمليات المحاسبية والمالية والعمليات التشغيلية الأخرى وقد اقتصر التدقيق الداخلي في بادئ الأمر على محاسبة الدفاتر والسجلات لغرض اكتشاف أخطاء التسجيل وبعد ذلك اتضحت إمكانية استخدامه لخدمة الإدارة العليا في مجيع المجالات وتقوم به هيئة داخلية أو محققين تابعين للمؤسسة.

-التدقيق الخارجي: هو عملية فحص القوائم المالية يقوم به شخص خارجي مستقل عن إدارة المؤسسة ومدى تمثيلها لنتيجة الأعمال ومركزها المالي عن طريق اكتشاف الأخطاء وتحديد الانحرافات ومعاجلتها.

ثانيا: من حيث الالتزام في عملية التدقيق: ينقسم التدقيق من حيث عملية الإلزام القانوني إلى نوعين: التدقيق الإلزامي والتدقيق الاختياري.[10].

-التدقيق الإلزامي: هو التدقيق الذي يحتم على المؤسسات القيام به، أين تلتزم المؤسسة بتعيين مدقق خارجي لمراجعة حساباتها الختامية ومراكزها المالية ومن أهم هذه المؤسسات شركة المساهمة، حيث يلجا إلى تعيين خبري بمراجعة الحسابات لكي يعمل نيابة عنهم في مراجعة نشاط الشركة وإدارتها، حيث يطمئنوا من صحة الحسابات المقدمة إليهم من قبل مجلس الإدارة، وأنها تمثل المركز السليم للشركة وعدم استغال المديرين لسلطتهم ونفوذهم في استغلال أموال الشركة لأغراضهم الشخصية ولهذا أصبح من الضروري على المشرع إلزام وجوب تطبيق التدقيق والقيام به إضافة إلى حماية وضمان حقوق الهيئة المهتمة بالقوائم المالية للشركة.

-التدقيق الاختياري: هو التدقيق الذي يتم دون إلزام قانوني حيت يتم القيام به في المؤسسات الفردية، يتم الاستعانة بالمدقق في اكتشاف الأخطاء و التلاعبات في الحسابات، حماية مصلحة صاحب رأس المال ومصلحة القوائم المالية المقدمة إلى إدارة الضرائب، أما بالنسبة

---

[9] خليل محمود الرفاعي، أسس المحاسبة الضريبية، دار حنين للنشر والتوزيع، 2006ص25

[10] خليل محمود الرفاعي، مرجع سابق ص26

لشركة الأشخاص فيعتمد الشركاء على مدقق خارجي للفائدة التي تتحقق من وجوده من حيث اطمئنانهم على صحة المعلومات المحاسبية على نتائج الأعمال والمركز المالي والتي تتخذ كأساس لتحديد حقوق الشركاء.

2-معايير التدقيق:

يرتكز التدقيق على معايير عامة مقبولة ومتعارف عليها وتعتبر هذه المعايير الإطار العام الذي يعتمد عليه المدقق لقيامه بعمله وذلك في جميع مراحل عملية التدقيق ابتداء من الأعداد إلى غاية تقديم التقرير ويمكننا تلخيص هذه المعايير فيما يلي [11]

أولا: معايير عامة أو شخصية: وتتمثل فيما يلي

1-يجب أن يقوم بالتدقيق شخص أو أشخاص حائزين على التدريب الفني الملائم والكفاءة اللازمة لتدقيق الحسابات.

2-على مدقق الحسابات أن يلتزم دائما بالاستقلال في تفكيره في جميع الأمور التي تخص المهنة المنوطة به.

3-على مدقق الحسابات أن يبذل العناية المهنية الواجبة في عملية التدقيق ووضع التقرير.

ثانيا: معايير العمل الميداني: أما معايير العمل الميداني فتتمثل في

1-ينبغي وضع خطة وافية بصورة كافية لعمل المدقق وان يكون هناك إشراف جدي ودقيق على أعمال مساعديه.

2-يجب دراسة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية الموضوعة والمطبقة لتقدير مدى الاعتماد عليها ومدى الاختبارات اللازمة

3-يجب الحصول على أدلة وقرائن إثبات بقدر كاف ونوعية جيدة عن طريق الفحص المستندي والتدقيق الحساب والانتقادي والملاحظات والمصادقات والاستفسارات لتوفير أساس يعتمد عليه لإبداء رأيه في القوائم المالية محل الفحص.

ثالثا: معايير إبداء الرأي: بعد القيام بفحص نظام الرقابة الداخلية والقيام بالعمل الميداني يبقى على المدقق أن ينهي عمله بإعداد التقرير النهائي حول مدى صحة وسلامة ومصداقية القوائم المالية.

وأهم المعايير المعتمدة في إعداد التقرير ما يلي:

1-جيب أن ينص التقرير على مدى الالتزام والاعتماد في إعداد القوائم المالية ومختلف الوثائق الأخرى على المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

2-ينبغي أن ينص التقرير على ما إذا كانت الطرق المحاسبية المعتمدة عليها في إعداد التقرير والقوائم المحاسبية هي نفسها التي تم الاعتماد عليها في الدورات السابقة كطرق تقييم المخزون والإهتلاك.

3-جيب أن يحتوي التقرير على الرأي الذي يبديه المدقق حول القوائم المالية وتحمله مسؤوليته في هذا التقرير أمام كل الهيئات المعنية.

المطلب الثالث: أهداف واهمية التدقيق

[11] خالد عبد الله "علم تدقيق الحسابات ، دار وائل لطباعة و النشر، 2004 ص18

1-أهداف التدقيق

قبل التطرق إلى أهداف التدقيق الحالية يجدر بنا التعرف عما كان يهدف إليه التدقيق وما حدث من تطورات لأهدافه.[12]

أوال: الأهداف التقليدية: لقد كانت في القديم عملية التدقيق مجرد وسيلة لاكتشاف ما قد يوجد في الدفاتر من أخطاء أو غش أو تزوير. ويمكن حصر الأهداف التقليدية للتدقيق في النقاط التالية

1-التأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية المثبتة في دفاتر المؤسسة وسجلاتها وتقدير مدى الاعتماد عليها.

2-اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر المحاسبية من أخطاء أو غش.

3-الحصول على رأي فني محايد حول مطابقة القوائم المالية مع ما هو مقيد بالدفاتر والسجلات.

4-تقليل فرص الأخطاء والغش عن طريق زيارات المدقق المفاجئة للمؤسسة وتدعيم أنظمة الرقابة الداخلية المستخدمة لديها.

ثانيا: الأهداف الحديثة: بانفصال الإدارة عن الملكية والاهتمام بتنمية رأس مال المستثمر ظهرت مهنة التدقيق والاعتراف بمهنة الرقابة الداخلية كنظام ضروري ألي تنظيم محاسيب فأصبح يهدف إلى

1-مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها ومدى تحقيق الأهداف وتحديد الانحرافات وأسبابها وطرق معاجلتها.

2-تقييم نتائج الأعمال وفقا للأهداف المرسومة.

3-تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة عن طريق منع الإسراف في جميع نواحي النشاط.

4-تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع.[13]

2-اهمية التدقيق

تتمثل أهمية التدقيق في خدمة مجموعة من المتعاملين مع المؤسسة حيث يعتمد عليها في رسم الخطط المستقبلية واتخاذ القرارات انطلاقا من البيانات المحاسبية خاصة إذا تم اعتماد هذه الأخيرة من قبل جهة محايدة ومستقلة عن المؤسسة ويمكن تقديم الجبهات التي تعتمد التدقيق كما يلي [14]

1-أهمية التدقيق بالنسبة لإدارة المشروع: تعتمد إدارة المؤسسة على المحاسبية التي تستخدم في الرقابة والتخطيط للمستقبل لتحقيق أهدافها بكفاءة عالية ومن هنا تحرص على أن تكون هذه البيانات مدققة من قبل هيئة فنية محايدة.

---

[12]أحمد قايد نور الدين، التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية، دار الجنان للنشر و التوزيع، عمان، 2015ص1

[13]خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات، دار وائل للنشر الأردن،1999 ، ص 13

[14]خالد راغب الخطيب، خليل محمود الرفاعي ، علم تدقيق الحسابات النظري و العملي ، دار المستقبل للنشر و التوزيع عمان ، 2009 ص 11

2-أهميته بالنسبة للمستخدمين: بالنسبة للدائنين أو الموردين فيعتمدون على تقدير مدقق لصحة وسلامة القوائم المالية المعرفة المركز المالي والقدرة على الوفاء بالالتزامات قبل المشروع في منح الائتمان التجاري والتوسع فيه، أما بالنسبة للبنوك ومؤسسات الاقتراض الأخرى فيعتمدون على المركز المالي السليم للمؤسسة في تمويل مشروعاتها.

3-أهميته بالنسبة للهيئات الحكومية: تعتمد على البيانات التي تصدرها المؤسسة في أغراض عديدة منها التخطيط، الرقابة، تحديد الوعاء الضريبي وتقرير الإعلانات لبعض الصناعات.

4-أهميته بالنسبة للمالك: تهتم هذه الفئة بمعرفة المركز المالي لوحدات اقتصادية لاتخاذ القرارات المتعلقة بتوجيه استثماراتهم التي حققت لهم أكبر عائد ممكن بالاعتماد على دقة وصحة القوائم المالية.

5-أهميته بالنسبة لرجال الاقتصاد: يعتمدون عليه من خلال دقة البيانات المحاسبية في تقدير الدخل القومي والناتج الدخل الخام في رسم برامج الخطط الاقتصادية.

6-أهميته بالنسبة لنقابات العمال: تعتمد نقابات العمال على المركز المالي الصحيح والنتائج المحققة والمصححة في مفاوضتها مع الإدارة بشأن الأجور وتحقيق مزايا للعمال.

المبحث الثاني: البنوك التجارية

تعد البنوك عصب الاقتصاد الوطني لأي دولة من خلال ما تباشره من تجميع المدخرات، والاستثمار في شتى المجالات والائتمان بأشكاله المختلفة إلى غير ذلك من المعاملات المالية التي لا يغنى عنها اقتصاد أي بلد، يضاف إلى ذلك الدور الحيوي الذي تلعبه البنوك في مجال التنمية فيما يتعلق بدول العامل الثالث.

المطلب الأول: نشأة وتعريف البنوك التجارية

سنتناول في هذا المطلب نشأة والتعاريف المختلفة للبنك التجارية.

1-تعريف البنوك

عرفت البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية على أنها منشاة حاصلة على تصريح للقيام بأعمال التصريف يسمى سواء حصلت على هذا التصريح من الحكومة المركزية، أو من حكومة الولاية التي تباشر فيها نشاطها.[15]

كما عرفها المشرع المصري على أنها: " كل شخص طبيعي أو اعتباري يكون عمله الرئيسي قبول الودائع من الجمهور كدفع تحت الطلب أو بعد اجل. [16]

[15]الدكتور خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية، دار وائل للنشر عمان 1998 ص 15

[16]أمينة يوسفي، دور البنوك في التنمية الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في المالية، المركز الجامعي يحي فارس بالمدية 2002-2003 ص 3.

حسب هذا التعريف فإن البنوك تنحصر في المؤسسات التي تقبل الودائع، أي أن أي مؤسسة لا تقبل الودائع فهي لا تدخل ضمن البنوك. وبالتالي هذا التعريف يكون أصح للبنوك التجارية أما المشرع الجزائري فقد عرف البنوك على أهنا: " أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات الموصوفة في المواد 110إلى 113 من قانون 90/10 المؤرخ في رمضان المتعلق بالنقد والقرض 4أفريل 1990[17]

2-مفهوم ونشأة البنوك التجارية

يرتبط ظهورها بتطور نشأة الصياغة والصيرفة حيث كان التجار يقومون بحفظ نقودهم لديهم خوفا من الضياع أو السرقة مقابل إيصال يضمن مقدار الوديعة ويحصل البنك مقابل ذلك على رسم ومع مرور الزمن أصبح هناك قبول لتلك الإيصالات من قبل الأطراف الدائنة والمدينة والتي شكلت الصيغة الاولية للشيك , ومن ثم توفرت لدى البنوك إمكانية خلق الالتزامات على نفسها تزيد مرات عديدة عما هو متوفر لديها من ودائع عن طريق الاقتراض والحصول على فوائد.

وبالتالي تحولت البنوك التجارية من كونها مؤسسات مالية وسيطة بين مدخرين ومستثمرين الى مؤسسات مالية لديها القدرة على التأثير في عرض النقود من خلال خلق النقود.

يعود أصل كلمة بنك إلى اللغة الإيطالية Banco ، وهي كلمة التي تعين المصطبة الذي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، تم تطوير معناه للتعبيري عن المصطبة التي يتم فيها تداول العملات وتبادلها، ثم أصبح لاحقا يعبر عن المكان الذي توجد فيه هذه المصطبة ويتم فيه تداول النقود.[18]

يعتبر البنك التجاري نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان، والبنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطا بن أولئك الذين لديهم أموال فائضة، وبني أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال.[19]

كما أنه مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء، المجموعة الأولى لديها فائض من الأموال وتحتاج إلى الحفاظ عليه وتنميته، والمجموعة الثانية هي مجموعة من العملاء تحتاج إلى أموال لأغراض أهمها الاستثمار أو التشغيل أو كاملها.[20]

المطلب الثاني: أنواع البنوك التجارية

هناك نوعين من البنوك التجارية فنجد بنوك القبول التي تشتغل في أعمال قبول اللائمتان وكذلك بنوك الادخار التي تقوم بعمليات اصدار رأس المال نيابة عن عملائها.

1.أنواع المصاريف: هنالك عدة أنواع من المصاريف نذكر منها :

- المصارف الفردية[21]:

---

[17] د منير إبراهيم الهنيدي، إدارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الثالثة 2002 ص 5.

[18] شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط02، الجزائر، 1992، ص4.

[19] إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، ط01، عمان، 2016، ص12

[20] محمد الصريف، إدارة البنوك، دار الوفاء، ط01، الإسكندرية، 2007، ص7

[21] Peyrard J et Peyrard M, dictionnaire de finance, Vuibert, 2éme édition ,2001 , p 25 .

وهي مصارف صغيرة الحجم نسبياً، يملكها افراد او شركات اشخاص، ويقتصر عملها في الغالب على منطقة صغيرة، وعادة ما تستثمر مواردها في اصول عالية السيولة مثل الاوراق المالية والاوراق التجارية المخصومة، والاصول القابلة للتحويل الى نقود خلال فترة زمنية قصيرة وبدون خسائر او بخسائر قليلة ، أي هي تحاول دوما تجنب المخاطر التي لا تقدر على تحملها لصغر حجمها وضآلة امكانيتها المالية.

– المصارف ذات الفروع:

وهي تلك المصارف التي تمتلك عددا من الفروع المنتشرة في مناطق جغرافية متفرقة ، وتدار من خلال مركز رئيسي بواسطة مجلس ادارة واحد ، ويدير كل فرع من فروع المصرف ، مدير يعمل بموجب الصلاحيات المخولة له من المركز ، وتشترك الفروع سوية مع المركز الرئيسي في ادارة الاحتياطيات الاولية والثانوية والقروض والاستثمارات والعمليات المصرفية الأخرى.

– مصارف المجموعة:

تشتمل مصارف المجموعة على عدد من المصارف الممتلكة من قبل شركة قابضة وقد تكون هذه المصارف فردية او ذات فروع، ويحتفظ كل مصرف رغم وجود الشركة القابضة ، بمجلس ادارته ومديره العام.

– مصارف السلاسل:

نشأت مصارف السلاسل مع نمو حجم المصارف التجارية، وتضخم حجم اعمالها ، وهذه المصارف تستمد نشاطاتها من خلال فتح سلسلة متكاملة من الفروع ، وهي عبارة عن مصارف منفصلة عن بعضها اداريا ولكن يشرف عليها مركز رئيسي يتولى رسم السياسات العامة لها ، وينسق الاعمال بينها ، وتعود ملكية هذه المصارف الى شخص طبيعي واحد او عدة اشخاص طبيعيين ، وليس لشركة قابضة.

– المصارف الإلكترونية:

يطلق على المصارف الالكترونية بمصارف القرن الواحد والعشرين، وتتمثل في تلك الوحدات الطرفية التي تقوم بتقديم الخدمات المصرفية من خلال استخدام الحاسبات الآلية، حيث تعد هذه الوحدات [22]

طالما انها تبعد جغرافيا عن مبنى المصرف بمثابة منافذ او فروع له ويعرفها بعضهم مثل بأنها منافذ الكترونية تقدم خدمات مصرفية متنوعة دون توقف وبدون عمالة بشرية.

– المصارف المنزلية:

طبق نظام المصارف المنزلية لأول مرة عام 1980 ، وتوسع استخدامها بعد انتشار اجهزة الحاسبات الآلية الشخصية (PC) حيث امكن لكثير من الزبائن استخدام تلك الحاسبات في التعامل مع هذا النظام ويعتمد نظام المصارف المنزلية على ما يعرف بعملية تحويل واعادة تحويل البيانات، حيث يتم ربط الحاسب الآلي بالمصرف بالحاسب الشخصي الموجود بمنازل الزبائن من خلال وسائط الاتصال (كشبكة الخطوط الهاتفية مثلا)

[22]Peyrard J et Peyrard M, dictionnaire de finance, Vuibert, 2éme édition

,2001 , p 25 .

المطلب الثالث: وظائف وأهداف البنوك التجارية

1-وظائف البنوك التجارية :

تتمثل أهم وظائف البنوك التجارية فيما يلي

-. قبول الودائع والمدخرات من الأفراد والمؤسسات في شكل حسابات جارية، أو ودائع لأجل، ثم إقراض جزء منها للمشروعات والأفراد بقروض قصيرة الأجل وبضمانات معينة للحصول على عائد مناسب من هذه العملية؛

-. شراء وبيع الأوراق المالية وتحصيل كوبونات لحساب العملاء، وإصدار خطابات الضمان للعملاء، وكذلك فتح الاعتمادات المستندة لتسهيل عملية الاستيراد والتصدير؛

-. تحصيل الأوراق التجارية نيابة عن العملاء، والمسحوبة على عملاء داخل البنك أو خارجه، أو على بنوك محلية أو خارجية، وكذلك خصم الأوراق التجارية من العملاء الذين يتمتعون بمقدرة ائتمانية جيدة؛

-. المساهمة في إنشاء المشاريع الاقتصادية، أو دعمها ماليا وكذلك تنمية المدخرات والاستثمارات المالية لخدمة الاقتصاد الوطني؛

-. خلق واستخدام وسيلة (أو وسائل) حديثة تحل محل التعامل بالنقد الفعلي، ممثلة في الشيكات البنكية وبوليصيات التحصيل وغريها من وسائل التعامل النقدي الحديثة ؛

- . تسجيل العمليات المالية للعملاء الخاصة بتقديم الخدمات البنكية لهم.[23]

2-أهداف البنوك التجارية :

البنوك التجارية أهداف نلخصها فيما يلي:

-. تعظيم الربح من خلال تحصيل الادخارات من حسابات الودائع، والقروض التي تمنحها للعملاء، والفوائد المترتبة عليها.

- توفير السيولة: حيث ينبغي أن يكون البنك مستعدا للوفاء بودائع تستحق عند الطلب في أي لحظة وتلبية احتياجات المقترضين في الوقت المناسب، وإذا لم تتوفر السيولة هذا يؤثر على سمعة البنك ويؤدي به إلى الإفلاس.

3. تحقيق الأمان: يتسم رأس مال البنك التجاري بالصغر وهذا يعين صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار فالبنك لن يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس املال فإذا زادت الخسائر عند ذلك فقد تلتهم جزء من أموال المودعين وبالتالي إعلان الإفلاس .[24]

كما أنه للبنوك التجارية أهداف أخرى نذكر منها: نمو الموارد، الحصص في السوق المصرفي، الانتشار الجغرافي، هيكل العملاء، كفاءة وفعالية الجهاز المصرفي.

---

[23] اسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، ط،01 عمان، ،2016 ص.05

[24] منير إبراهيم الهندي، إدارة الأسواق والمنشئات المالية، دار وائل للنشر الأردن، 2003 ص95

أما أهداف البنوك المركزية فنلخصها فيما يلي [25]

1-العمل على سلامة واستقرار النظام النقدي في الدولة.

2-العمل على تحقيق أفضل معدلات النمو الاقتصادي.

3-تطبيق السياسة النقدية والمصرفية الكفيلة بدعم الاقتصاد القومي

المبحث الثالث: التدقيق البنكي:

تعيش الأنظمة المصرفية في السنوات الاخيرة فترة تحول هامة، مرجعها الاساسي الازمات التي واجهتها وتحرير الاسواق المالية، وبصفة عامة ما يعرف بظاهرة العولمة والشمولية المالية، وحتى يصبح كل بلد يتعامل في مستوى التطورات، عليه أن يمارس سياسة نقدية ومالية لتدعيم نظامه المصرفي ومواكبة هذه المتطلبات الجديدة، بالإضافة إلى وجود أنظمة رقابية فعالة على المجال المصرفي.

فالتدقيق البنكي أصبح أمرا لا غنى عنه في تفعيل جودة المعلومات وتقييم المخاطر المصرفية خاصة وأن البنك ذو تعاملات خدمية مع أطراف عديدة ومختلفة، ونظرا للدور الحساس الذي يلعبه البنك أجل البقاء نتيجة للمخاطر البنكية المتزايدة مع تزايد حجم نشاطها ما استوجب إيجاد حل حيث أن افلاس بنك ينتج عنه افلاس مجموعة من المنشآت الاقتصادية، وفي هذا الصدد أصبحت البنوك تكافح من سريع للحد منها، إذا تعتبر دراسة التدقيق البنكي أحد أهم وأكثر المراحل تقدما في مختلف العلوم المصرفية.

المطلب الأول: أهمية التدقيق البنكي في تفعيل جودة المعلومات:

تعد المعلومات المالية الناتج النهائي للنظام المحاسبي المالي نظرا لمساعدتها عديد المستخدمين الداخليين و الخارجيين عن المؤسسة، في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية المتسمة بالرشاد على اعتبار جودتها. إن توفير المعلومة المالية ليس هدفا بحد ذاته و إنما ضرورة توفير معلومة مالية ذات جودة هو الأساس، ونقصد بذلك أن تكون المعلومة المالية ذات محتوى إعلامي نفعي يولد الاستفادة لمستخدمي المعلومة. فلم تعد عملية تحويل البيانات إلى معلومات بعد معالجتها كافية بل لابد من الأخذ في الحسبان شرطان أساسيان:[26]

- إن المعلومات الناتجة يجب أن تقلل من درجة عدم التأكد لدى متخذي القرار.
- إن المعلومات الناتجة تزيد من معرفة متخذي القرار للفصل في قرارات مستقبلية.

إن حقيقة عدم توفر الشرطان تقضي بأن المعلومة المالية ليست ذات جودة على اعتبارها بيانات مبوبة ومرتبة يمكن تخزينها وعادة استخدامها مرة أخرى إذ يكمن الدور المتجلي لمحافظ الحسابات في إضفاء ميزة التأكيد (ملائمة و اتساق) على المعلومة المالية بتقريره، في طريق ترسيم الشرطين السابقين ليقضي بجودة المعلومة المالية عند متخذي القرار.

-دور محافظ الحسابات في تحسين جودة المعلومة المالية:

[25] زياد رمضان، محفوظ احمد جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر ، 2018 ص174

[26] قاضي أبو زلطة،تصميم نظم المعلومات الادارية و المحاسبية ، مكتبة المجتمع العربي، عمان،2010 ،ص370

يكمن دور محافظ الحسابات في سبيل تحسين جودة المعلومة المالية ، في كشف مواطن الغش والتلاعب انطلاقا من أهداف ومناهج ونطاق تدقيق المعلومة المالية ، تحقيقا لمعايير جودتها، إدراكا لمعايير الجودة عند متخذي القرار في آخر مرحلة وهي النشر،معتمدا في ذلك على خطوات ومعايير مقننة في جملة المراسيم والتعليمات المستمدة من المجلس الوطني للمحاسبة الممثل لوزارة المالية.

-أهداف تدقيق المعلومة المالية:

إن الغاية الأساسية من تدقيق المعلومة المالية هي العمل على إصدار معلومة مالية صادقة، وهو المنطلق أو الركيزة الأساسية التي تمثل الأرضية الأولية لمحافظ الحسابات (المدقق) عند الانطلاق في عمله، حيث يجتهد هذا الأخير في تطبيق أعلى مستويات الأمان والحيطة لتحري صدق المعلومة بجمع أكبر قدر ممكن من الأدلة والإثباتات، التي ترسخ عنده خلفية صادقة عن المعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسة. لينقل هذه الخلفية لكل مستخدمي التقارير المالية الخاصة بالمؤسسة إثر مصادقته على هذه القوائم و التقارير، فمحافظ الحسابات(المدقق) يخاطب جميع المتعاملين المرتبطين بالمؤسسة سواء كانوا خارجيين أو داخليين من خلال:

- **الأمر الأول:** وضع تأشيرته وختمه على القوائم المالية أو التقارير المالية المنشورة وهي العملية التي تلخص جميع عبارات الصدق والأمان في المعلومة المالية وتضفي صبغة الجودة عليها .
- **الأمر الثاني:** تقرير المدقق هو الوثيقة التي من شأنها أن ترفع من درجة موثوقية وشفافية القوائم المالية الأمر الذي يعمل على رفع مستوى جودة المعلومة المالية إلى الأحسن. و إن تحديد أهداف المعلومة المالية نابع من تحديد أهداف التقارير المالية وهي نقطة بداية تطبيق منهج فائدة المعلومات المالية والمحاسبية، في ترشيد قرارات المستفيدين الرئيسيين...أي أن المعلومات الجيدة هي المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات. (الشيرازي، 1990ص194)

حيث يحتاج مستخدمي المعلومات المالية إلى نوعين من المعلومات لاتخاذ القرارات الملائمة:

- **النوع الأول:** المعلومات الأساسية أي القوائم المالية.
- **النوع الثاني:** تعليق ومناقشة هذه القوائم ألا وهو الرأي المحايد للمدقق المتضمن في تقريره[27].

فزادت الحاجة إلى خدمات المدقق (محافظ حسابات كان أو خبير محاسبي)، لأسباب أخرى ظهرت:

تضارب المصلحة بين مختلف الأطراف: حيث تتولد بين مستخدم المعلومة ومعدها نوع من الاختلاف في الوجهات ما يبعث على تضارب في المصالح، يولد الحاجة إلى تدقيق المعلومة من طرف مهني محايد وكفؤ.

- **الأهمية النسبية للمعلومة المالية:** في ظرف التنوع الاقتصادي والتعدد الملاحظ للنشاطات أصبحت المعلومة المالية على قدر عال من الأهمية في اتخاذ القرارات، ما استوجب على المدقق ضرورة التأكد منها.
- **صعوبة وتعقيد المعلومة المالية:** بما أن التطور القطاعي ألقى بظلاله على ضرورة تطور تقديم المعلومة المالية، التي أفضت بدورها إلى الاستعانة بمهني مختص ملم بجميع حيثيات المعلومة في وسط قل فيه توافر معايير الجودة في المعلومات المالية .

[27] برحايل حورية ،حمايزية لامية ،مذكرة ماستر بعنوان أهمية التدقيق البنكي في تفعيل جودة المعلومات المالية ،أم البواقي ،2021

● **الفصل بين المهام والمتطلبات:** إن الحاجة إلى الفصل بين معد المعلومة المالية ومدقق المعلومة خلق كذلك الحاجة إلى الفصل بين معد المعلومة المالية ومستخدمها، مما استوجب خلق آلية ربط بين مختلف الأطراف في وسط شفاف وصادق يضمن حقوق وواجبات كل واحد. فكان ذلك ببعث مهنة محافظة الحسابات في قالب متطور يضمن عدالة المعلومة المالية لتحقيق الهدف التي أعدت الأخيرة من أجله.

– مناهج تدقيق المعلومة المالية[28]:

إن منهج تدقيق المعلومة المالية ينقسم إلى قسمين بحسب نوع المعلومة المالية المدققة، إذا كانت محسوبة أم يدوية:

منهج تدقيق المعلومة المالية اليدوية: حيث يكون المنهج في هذا النوع متنوع بحسب مراحل التدقيق

المرحلة الأولى: هي مرحلة تعريفية يتبع فيها محافظ الحسابات المنهج الوصفي، في جمع مجموعة المعلومات المتعلقة بالشخص المعنوي محل التدقيق كـ (اسم المؤسسة، تصنيفها، نشاطها، رأس مالها، مقرها، مالكها أو مساهميها، سمعتها)، كلها معلومات مستقاة من المحيط أو البيئة الخارجية لمحل التدقيق .

المرحلة الثانية: تأتي هذه المرحلة كخطوة مهمة ثانية بمنهج استطلاعي يتبعه محافظ الحسابات في معرفة مجمل المعلومات الخاصة بالمؤسسة أو الشركة في شقين:

الشق الأول: مديرها، هيكلها التنظيمي، عدد عمالها، قانونها الأساسي، نظامها الداخلي، فروعها.

الشق الثاني: فحص السجلات والدفاتر والوثائق المحاسبية والإدارية هذا ما يضفي لدى المحافظ رصيد معلوماتي يحفظ له الاختيار السليم للمنهج الموالي في المرحلة الموالية.

المرحلة الثالثة: يعتمد فيها المحافظ على المنهج الاستقصائي للوقائع الاقتصادية الحاصلة خلال الدورة المعنية بالمحافظة، كأساس لوضع أو تحديد نسبة الشك المهني الوارد اتجاه المؤسسة من خلال النظرة الأولية العامة قبل الشروع في التدقيق وجمع الأدلة والقرائن المكونة للخلفية المفاهيمية، في اتجاه شفافية الواقعة الاقتصادية من طرف المسئولين الفاعلين في صنع القرار المحقق للواقعة الاقتصادية، بغية تحديد مسؤوليات كل فرد إذ ما اكتشف المحافظ أخطاء أو تلاعبات من جهة، و أخذه لاحتياطاته في تقليل هامش مخاطر التدقيق من جهة أخرى. على سبيل معرفة حدود مسؤولية كل مسؤول داخل المؤسسة، ونسبة نفوذه في صنع القرار ومقدرته على بسط سيطرته وقدرته على الإقناع في تمريره للأوامر والإلزام بتطبيقها مهما كان نوعها ودرجة صحتها.

إن هذه المرحلة وان كانت استقصائية لكنها مهمة بقدر أهمية نتيجة عمل المحافظ وصدق توقعاته .

المرحلة الرابعة: يتبع المحافظ المنهج الوصفي التحليلي في قراءة نتائج تحقيقاته ومقارناته خلال مرحلة جمع الأدلة والقرائن المدينة أو المثبتة للعكس، اتجاه الكيان المدقق حول مدى صحة ومصداقية المعلومات المالية، و إن كانت هذه المرحلة هي الأخيرة في منهجية عمل المدقق في تدقيق المعلومة المنشورة في التقارير المالية اليدوية فهي كذلك في القسم أو النوع الثاني من المعلومة المالية المحسوبة.

[28] المادة 24 من القانون 11-07.

● **نهج تدقيق المعلومة المالية المحسوبة:** بادئ ذي بدأ وجب على أي محافظ حسابات أن يتقن العمل على الحاسوب، فبتقدم العلوم وظهور الحاسوب أصبح من النادر استخدام الشركات للأنظمة اليدوية في معالجة معلوماتها على تنوعها، فلم تتردد المحاسبة بدورها عن استخدام التكنولوجيا لمعالجة بياناتها في جميع مراحل عملها .الأمر الذي قلل الكثير من الصعوبات اتجاه المحاسبين و في أي وقت الزم ذلك، بطبيعة الحال و تساعد أصحاب القرار في دقة وسرعة معالجة المعلومة الصادرة مع الحفاظ على طبيعة النظام المحاسبي بحسب المادة 24 من القانون .11-07[29]

إن تصريح نص المادة 24 من القانون 11-07 خلق نقطة الفصل أمام المجلس الوطني للمحاسبة حول توجهين :

- إما تلقين المدققين لأساسيات العمل بالكمبيوتر؟
- إما الاستعانة بأفراد يتقنون الكمبيوتر ويلقنون عمليات التدقيق؟

فجاءت الإجابة ضمنية بصدور القانون 10-01[30] القاضي بلاستعانة بمدققين وتلقينهم لكيفيات العمل بالكمبيوتر، على أساس أن المدققين ملمين أصلا بالمبادئ الأساسية اللازمة لجميع أطوار عملية التدقيق على غرار فهمهم لأطوار انجاز العملية المحاسبية، الأصل أنه لا يمكن تلقين أصحاب اختصاص الكمبيوتر المبادئ المحاسبية، و إن كان ذلك فإن العمل على ذلك يتطلب متسع من الوقت لضبط العملية أكثر منه عند تلقين محافظي الحسابات لمبادئ الكمبيوتر.

ذلك وأن هناك بعض من النقص عند محافظي الحسابات في استخدامهم للكمبيوتر يجب العمل على تصويبها فقط، بإنشاء حلقة الربط بين آلية استخدام الكمبيوتر في إصدار المعلومة المالية وآلية استخدام الكمبيوتر في العمل التدقيقي .

لذلك، فالتطرق إلى الحديث عن وسط معلوماتي يندرج ضمن التحولات الجديدة المؤثرة على نتائج وتسيير العملية التدقيقية، في سبيل رفع مستوى البحث والتدقيق في مختلف العمليات المستخدمة للبرمجيات خاصة مهنة التدقيق التي تستدعي اهتماما خاصا من قبل المدقق، بالتحكم في خصائص ومبادئ المعلوماتية عند تقييمِ التدقيق وفحص الأنظمة.

كثيرين هم من يعتبرون الإعلام الآلي عبأ عليهم لا لشيء سوى أنهم يجهلون استعماله، لذلك وجب إتباع السلوك الصحيح المفضي إلى مقولة أحد المدققين الأمريكيين" نحن كمدققين وخبراء يجب أن نطرح على أنفسنا الأسئلة التالية:[31]

- كيف يمكن استعمال هذه الوسيلة على أحسن وجه؟
- هل يمكننا أن نضفي على مهامنا السابقة فعالية و نجاعة أكثر؟"
- للإجابة على هذين التساؤلين لابد من توضيح بعض النقاط التالية:
- إن لانتشار استعمال المعلوماتية تأثير واسع على تسيير الأنظمة واجراءات المراقبة و التدقيق فلابد أن تتوفر لدى المدققين ثقافة معلوماتية.

[29] المادة 24 من القانون .11-07

[30] القانون 10-01 القاضي للاستعانة بمدققين وتلقينهم لكيفيات العمل بالكمبيوتر

[31] مقولة أحد المدققين الأمريكيين" نحن كمدققين وخبراء يجب أن نطرح على أنفسنا الأسئلة التالية SNC38, ,p1995

- قد تصل حدود المعرفة في درجة معينة، إلى حد الفصل بين الثقافة والتخصص أين يتجسد ظهور تعقيدات تكنولوجية في ميدان المعلوماتية.
- إذا كان على المدقق أن يكون متخصص في مجال معين، لابد أن تخضع إجراءات تنفيذ مهمته إلى مبادئ التدقيق بتركيزه على أسباب هيكلية بجانب الأسباب الظرفية.
- تتحقق فعالية فرقة التدقيق إذا تميزت بتنوع كفاءات وخبرات أفرادها في تنفيذ جميع مهام المؤسسة .

حيث يتبع المحافظ في كل مرحلة المنهجية التالية:

المرحلة الأولى: المراجعة العامة والتدقيق في مجموعات بمنهج استكشافي وصفي لغرض التأكد من إجراءات التشغيل (تشغيل مركز الحاسب، التوصيلات الكهربائية، وحدة انقطاع التيار الكهربائي، توصيلاتIntranet لنقل البيانات، التأمين ضد الحريق وصيانة الأجهزة والحماية المنطقية).

المرحلة الثانية: ينتقل بعدها المحافظ إلى التأكد من سلامة البيانات بإتباع المنهج التجريبي التحليلي من خلال محاولة خلط برمجة (ضوابط إدخال ومعالجة البيانات "الحذف، النسخ والتحميل"، طبيعة البرامج و إصداراتها المختلفة) كمرحلة أولية للوصول إلى إعداد المعلومة المطلوبة وفق الأوامر المبرمجة عند إعداد البرنامج المعالج للمدخلات.

المرحلة الثالثة: فعالية وكفاءة البرنامج في تأمين وتعزيز سلامة المعلومات من خلال اعتماد المحافظ على المنهج التجريبي في محاولة خرق قاعدة المعلومات لوحدة التخزين الرئيسية أو الثانوية. إن تجربة المحافظ لاختراق قواعد البيانات والمعلومات من شأنها أن ترسخ له مدى كفاءة البرنامج المستخدم في تأمين " حسابات الفروع الدائنة أو المدينة، بطاقات الدفع الائتمانية الإلكترونية، الخدمات الذاتية والبنك المحمول، مراكز الاتصال التليفوني أو الإلكتروني وجودة الخدمة الإلكترونية في حد ذاتها".

المرحلة الرابعة: نفسها في النوع الأول (تدقيق المعلومة اليدوية) بإتباع المنهج الوصفي التحليلي، تزيد عنها في خطوة تدقيق حالات توقف الخدمة (البرنامج) وأسبابها إن كانت قد طرأت خلال الدورة المحاسبية، و آثارها السلبية على سبيل تأثير العامل على جودة المعلومة المالية المصدرة. تجدر الإشارة إلى أنه يوجد على المستوى العالمي منهجان لمراجعة وتدقيق نظم المعلومات أولها آل (COBIT)ب 32 عملية، والثاني (NIVRA) المركز على الجوانب النوعية للمعلومات.[32]

.–نطاق تدقيق المعلومة المالية:

هناك بعض الخطوات التي يتبعها المدقق في وسط معلوماتي:

معرفة عامة حول المؤسسة: أي ضرورة الحصول على معلومات خاصة ومحددة نذكر منها:

- التنظيم الداخلي لمصلحة الإعلام الآلي.
- نوع وتركيب الأجهزة والبرمجيات و كذا الأنظمة الخاصة بها.
- إجراءات التجريد والحماية الخاصة بمختلف التطبيقات.

[32] أحمد حامد حجاج و كمال سعد الدين بوابة الأفق للمعلومات ،دار المريخ للنشر،1986ص 436

- شروط تطبيق تقنيات التدقيق استنادا على المعلوماتية.

مع العلم أن هدف المدقق لا يتغير بالتطور التكنولوجي للمؤسسة، لكن تحقيقه يصعب في ظل:

- الحواجز التقنية للمعلوماتية التي تعرقل مهامه كالبرمجيات وأدوات المعالجة.

الحجم الكبير للمعطيات والعمليات المعالجة فكلما طورت المؤسسة تكنولوجيا معلوماتها كلما زادت الحاجة إلى تسيير ومراقبة المعلومات المستعملة، إذ ترتفع مخاطر الخطاء والانحرافات (التزوير والتحايل) في حالة غياب نظام المراقبة لداخلية صارم و فعال.

تقييم نظام المراقبة الداخلية: يقيم نظام الرقابة الداخلية بإبراز نقاط قوته وضعفه في المؤسسة خاصة مراقبة الأجهزة الإلكترونية وتطبيقات المعلوماتية. علما أن استخدامها لا يؤثر في حد ذاته على أهداف المراقبة الداخلية إنما يؤثر على النظم والإجراءات الرقابية المطبقة، لذا وجب على المدقق أن يولي عناية خاصة لتأثير استخدام الكومبيوتر في التطبيقات الهامة خلال دراسته وتقييمه لنظام الرقابة، فلابد أن يكون المدقق ملما كفاية بنظام المعلوماتية ليستطيع معالجة دراسته وتقييمها.[33]

–تحليل وتقييم مستوى جودة المعلومة المالية ومدى ملائمتها لمستخدمي القرار:

– تحليل جودة المعلومة المالية:

تختلف المعلومة المالية على مستوى القائمة المالية عنها في التقارير المالية، غير أن إعداد القوائم المالية يخضع بالأساس إلى الطابع القانوني الموضوع وفق النصوص والتشريعات، التي تلزم الإمداد بالمعلومة المالية من خلال " قائمة الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول حركة رؤوس الأموال"، في حين تتضمن التقارير المالية معلومات أشمل وأوسع مثل: (التوظيف، التسيير...،)، إلا أن توفر جل الخصائص المحددة لجودة المعلومة المالية أمر لا مفر منه سواء كان على مستوى القائمة الموضوعي على المظهر القانوني، إلا أن هذه النقطة الجوهرية تكون في الغالب على مستوى التقارير المالية، فعندما نقول التقارير المالية نعرض صورة أشمل للمعلومة منها بالقوائم المالية. ذلك وأن التقارير المالية يمكن لها وأن تحمل أنواع متعددة من المعلومات المالية لاحتوائها على عدة وسائل لتوصيل المعلومات المالية ذات الصلة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

علاقة مهنة التدقيق بالرقابة الداخلية والمعلومات المالية:

تكمن العلاقة بين مهنة التدقيق والرقابة الداخلية في كونها تبادلية التأثير كما يعبر عنها في الشكل الموالي:

[33] أحمد حامد حجاج و كمال سعد الدين، مرجع سبق ذكره ص436

الشكل:1 تأثير علاقة تطور مهنة التدقيق بالرقابة الداخلية في سبيل تحسين جودة المعلومة المالية

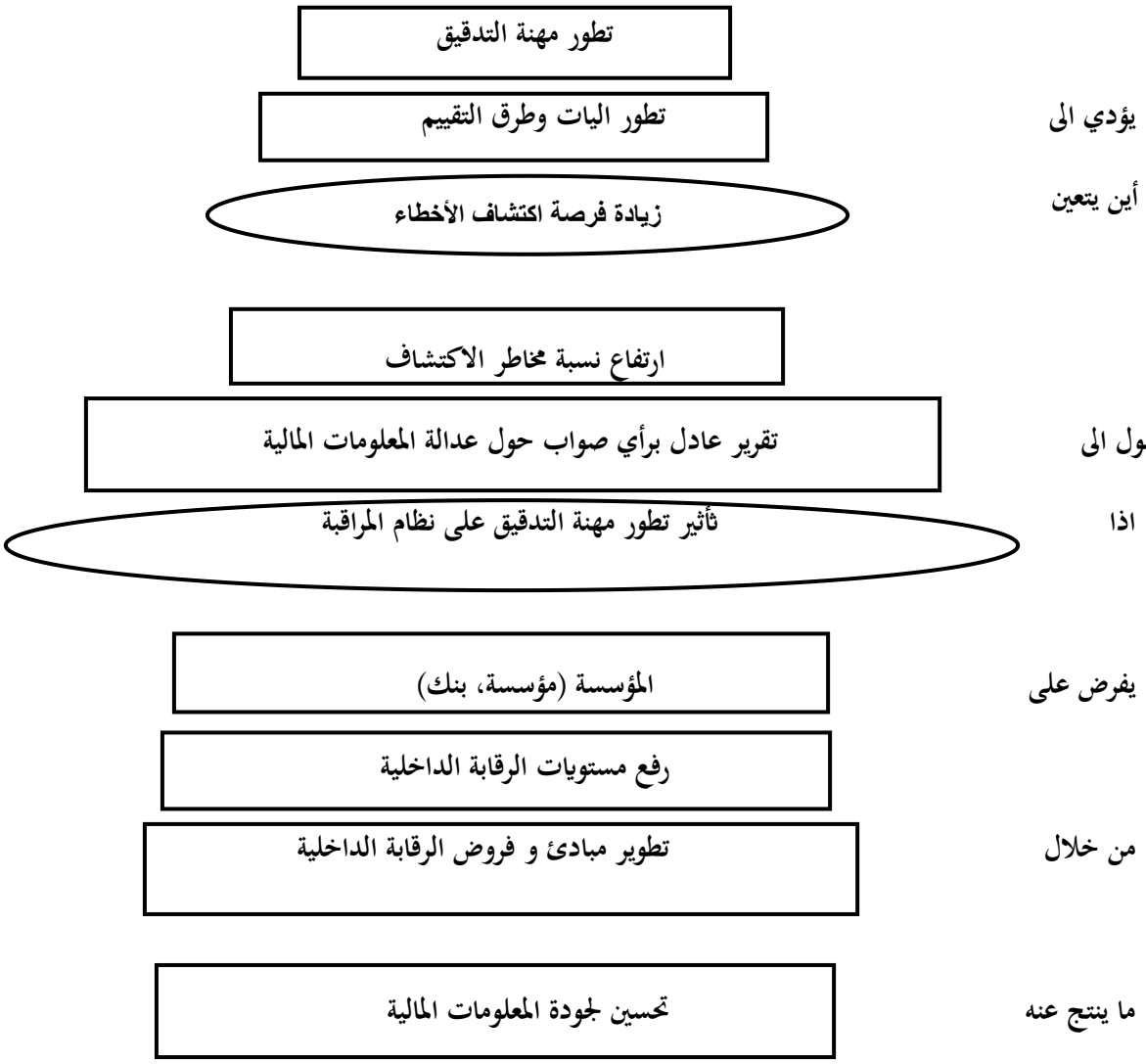

المصدر: لونيسة محمد أمين ، تطور مهنة التدقيق في الجزائر و أثره على تحسين جودة المعلومات المالية، ص 184.

المطلب الثاني : دور التدقيق البنكي في ارساء مبادئ الحكومة البنكية[34]:

على البنك أن يؤسس أنظمة للمراقبة الداخلية التي تساعده على مواجهة المخاطر فإن أنظمة المراقبة التي على البنك أقامتها ينبغي أن تحتوي على الأنظمة التالية:

[34]عبيدي نبيل ،مسعودي ياسر، مذكرة ماستر بعنوان دور التدقيق البنكي في ارساء مبادئ الحوكمة البنكية ،دراسة حالة بنك خليج الجزائر وكالة أدرار، موسم جامعي 2017/2016

● نظام مراقبة العمليات والإجراءات الداخلية: يهدف نظام مراقبة العمليات والإجراءات الداخلية خاصة في أحسن الظروف الأمنية والمصداقية والشمولية إلى:

أ. مراقبة مطابقة العمليات للأحكام التشريعية والتنظيمية للمقاييس والأعراف والعادات المهنية والأدبية ولتوجيهات هيئة التداول؛

ب.مراقبة التقيد الصارم بالإجراءات المتبعة في اتخاذ القرار المتعلق بالتعرض للمخاطر من كل نوع والتقيد بمعايير التسيير المحددة من قبل الجهاز التنفيذي لاسيما إذا تعلق الأمر بمعايير التسيير على شكل حدود فصول؛

ج. مراقبة نوعية المعلومات المحاسبية والمالية سواء كانت موجهة للجهاز التنفيذي او لهيئة التداول المقدمة للبنك؛

د. مراقبة شروط تقييم وتسجيل حفظ ووفرة المعلومات المحاسبية والمالية لضمان مسار التدقيق في حالة العمليات المعالجة عن طريق المعلوماتية؛

هـ. مراقبة نوعية أنظمة العالم والاتصال.

● **تنظيم محاسبي ومعالجة المعلومات:** يجب على البنك أن يتأكد من شمولية ونوعية ومصداقية المعلومات وكذا مناهج التقييم والمحاسبة لاسيما عن طريق:

ا. مراقبة دورية يجب أن تتم على تطابق المناهج والمقاييس المعتمدة لتقييم العمليات في أنظمة التسيير.

ب. مراقبة دورية يجب القيام بها للتأكد من ملائمة المخططات المحاسبية بالنظر إلى الأهداف العامة لألمن والحذر بالإضافة إلى مطابقتها للقواعد المحاسبية المعمول بها.[35]

● **أنظمة تقييم المخاطر والنتائج:** يجب على البنك أن يقيم أنظمة خاصة بتقدير وتحليل وتلييف هذه الأخيرة مع طبيعة وحجم عملياتها باغرار ارتقاب المخاطر من مختلف الأنواع التي تتعرض لها من جراء هذه العمليات خاصة المخاطر المرتبطة بالقروض وبالسوق بمعدلات الفائدة بالسيولة وبالتسوية.

● **أنظمة الرقابة والتحكم في المخاطر:** يجب على البنك أن يضع أنظمة مراقبة وتحكم في مخاطر القروض و معدلات الصرف السيولة والتسوية التي تبين الحدود الداخلية التي تنتم فني إطارها احترام هذه الحدود كما يجب أن يخصص لنفسه وسائل متوافقة مع التحكم في المخاطر.

● **نظام التوثيق والإعلام:** يقوم البنك بإعداد وثائق إجراءات المتعلقة بأنشطته المختلفة ويجب أن تتضمن

إجراءات هذه الوثائق على الأقل كيفية تسجيل المعالجة واستراد المعلومات والمخططات المحاسبية والشروع في العمليات.

كما يقوم بإعداد مستندات تحدد بدقة الوسائل المخصصة لضمان السير الحسن للمراقبة الداخلية لاسيما:

– في مختلف مستويات المسؤولية؛

[35] عبيدي نبيل ،مسعودي ياسر ،مذكرة ماستر بعنوان دور التدقيق البنكي في ارساء مبادئ الحوكمة البنكية ،دراسة حالة بنك خليج الجزائر وكالة أدرار ،موسم جامعي 2017/2016

- الاختصاصات المخولة والوسائل المخصصة لسير أنظمة المراقبة الداخلية؛

- القواعد التي تضمن استقلالية هذه الأنظمة؛

- الإجراءات المتعلقة بأمن أنظمة الإعلام والاتصال؛

- وصف أنظمة تقدير المخاطر؛

- وصف أنظمة المراقبة والتحكم في المخاطر.[36]

المطلب الثالث: أثر التدقيق البنكي في تقييم المخاطر المصرفية:

أولا: أثر التدقيق الداخلي في تحديد وتقييم المخاطر:

يلعب التدقيق الداخلي دور مهم في إدارة المخاطر البنكية، فالتدقيق الداخلي يوفر بحكم تعريفه ضمانات مستقلة وموضوعية تهدف إلى إضافة قيمة وتحسين عمليات البنوك، فبناء على متطلبات لجنة بازل والتي تقضي بضرورة بناء قاعدة بيانات بكافة الأخطاء والخسائر التشغيلية التي تحدث في البنك بهدف تحليلها وألحد من تكرار حدوثها مستقبلا وذلك بتقييم ورفع كفاءة الإجراءات الرقابية المطبقة بالبنك، الأمر الذي يتوجب على كافة الجهات داخل البنك ضرورة إبلاغ إدارة المخاطر بالأخطاء والخسائر التي تحدث والعلاجات التي تم تبنيها. وعلى هذا الأساس هناك عدة عوامل رئيسية ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر منها

-تجنب أي نشاط يهدد استقلالية وموضوعية المدقق الداخلي؛

-القيام بالأنشطة التي تساهم في تحسين نظام إدارة المخاطر والرقابة الداخلية.

ولقد أشار معهد المدققين الداخليين إلى الأدوار التي ينبغي على المدقق الداخلي القيام بها، كما أشار إلى

الأدوار التي يجب عليه تجنبها في مراحل عملية إدارة المخاطر.

لقد أوصت لجنة بازل أبهميه التدقيق الداخلي في البنوك نظرا للدور الذي يلعبه في تفعيل إدارة المخاطر، وذلك بوضع إجراءات رقابة إضافية إلا أنه من الممكن استخدام طرق متاحة أخرى مثل التنويع أو مشاركة الأثر هذه المخاطر مع جهات أخرى بواسطة العقود، الكفالات، الضمانات.... الخ

1-دور التدقيق الداخلي في تحديد المخاطر: تعتبر إدارة البنك المسؤول الأول عن إدارة المخاطر، حيث تقوم في بادئ الأمر بتحديد المجالات التي يمكن أن تتعرض للمخاطر، وتحديد العوامل التي تؤدي إلى هذه الأخيرة. وهنا يقدم التدقيق الداخلي المساعدة للإدارة من خلال تحديد الأحداث السلبية التي يمكن أن تأثر سلبا على تحقيق أهداف البنك، وذلك بتزويدها للمعلومات عن مختلف الأنشطة التي من المتوقع حدوث مخاطر فيها، مع تقديم النصائح بصورة تقارير دورية ومتابعة هذه التقارير وما ورد فيها؛

[36] عبيدي نبيل ،مسعودي ياسر ،مذكرة ماستر بعنوان دور التدقيق البنكي في ارساء مبادئ الحوكمة البنكية ،دراسة حالة بنك خليج الجزائر وكالة أدرار ،موسم جامعي 2017/2016

2-دور التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر: وذلك من خلال قياسها بشكل كمي وتقدير احتمال حدوثها وحجم تأثيرها، ويلعب نشاط التدقيق الداخلي دورا مهما في هذه العملية من خلال تقييم الطرق المستعملة في عملية تقييم المخاطر والتأكد من صحتها، لتقديم تأكيد معقول للإدارة بأن التقييم الذي سيتم على أساسه التعامل مع المخاطر قد تمت بالشكل الصحيح؛[37]

يرى الباحثون أن الدور الحديث للمدقق الداخلي يمكن أن يساهم في مرحلة تقييم المخاطر من خلال مشاركته الفعالة في العناصر التالية:[38]

- فحص وتقييم العمليات المرتبطة بالمخاطر، وكذلك التقييم الدوري للمخاطر من خلال الرقابة المستمرة للأنشطة، وتقديم التوصيات اللازمة لتحسين كفاءة العمليات التشغيلية؛
- توفير معلومات عن المخاطر وتوصيلها بصورة ملائمة إلى جميع المستويات داخل المؤسسة؛
- توفير التدريب المستمر والدورات المتخصصة في فحص وتقييم إدارة المخاطر حيت يمكن تقديم التوصيات اللازمة؛
- تقديم تأكيد مبدئي لصحة عملية التقييم، وأن هذه العملية قد تمت بشكل منفصل
- التأكد من توفر استراتيجية لتطوير نظم المعلومات الموجودة بالمؤسسة سواء المحاسبية أو الإدارية؛
- تقييم المخاطر التي تم اكتشافها خلال عملية التدقيق الداخلي وتقديم تقرير عن عملية التقييم إلى الإدارة التنفيذية؛

دور التدقيق الداخلي في الاستجابة للمخاطر: يمكن أن تتخذ الإدارة قرارات مختلفة للتعامل مع المخاطر، كقبول الخطر، تجنبه أو التخفيف منه استنادا إلى درجة احتمال حدوثه ودرجة أثريه، ويلعب نشاط التدقيق الداخلي دورا هاما من خلال تقديم النصح للإدارة حول اختيار الأنسب لمعاجلة المخاطر مقارنة مع تكلفة اختيار حيث يقوم التدقيق الداخلي باختبار فعالية عملية الاستجابة للمخاطر من خلال اختبار فعالية نظم الرقابة ودورها في التخفيف أو الحد من المخاطر المحتملة. كما يقوم التدقيق الداخلي بتحليل وتقييم المخاطر التي تحققت فعال، ومدى فعالية اختيار الذي اتبع للتعامل معها. هذا وجيب على التدقيق الداخلي التأكد من فعالية وكفاءة نظام التقارير المتبع في توصيل المعلومات الملائمة والكافية حول عملية إدارة المخاطر إلى مجلس الإدارة وفي الوقت المناسب.[39]

ويري الباحثون أن الدور الحديث للمراجع الداخلي يمكن أن يساهم في مرحلة التقرير عن المخاطر من خلال مشاركته الفعالة في العناصر التالية [40]

- كتابة تقرير عن كفاءة وفعالية الإلمام بطبيعة وأنشطة المؤسسة والمخاطر؛
- المحيطة بها بطريقة أفضل ودعم القرارات المناسبة بشأنها، وبالتالي تدنية المخاطر والعمل على تقييم كفاءة وفعالية إدارة المخاطر بما يساهم في تطويرها؛

---

[37] خروبة الغالي، دواح بلقاسم، دور التدقيق الداخلي يف إدارة المخاطر البنكية -دراسة عينة من البنوك لولاية مستغانم، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد ،15 العدد ،20 السنة ،2019 جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، ص .311

[38] أشرف أحمد محمد غالي، أحمدحامد محمود عبد الحليم، أثر انعكاسات الدور الحديث للتدقيق الداخلي على تعزيز مراحل إدارة المخاطر: دراسة نظرية وميدانية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مجلد السابع، العدد الرابع، ،2016 جامعة قناة السويس، كلية التجارة بالإسماعيلية، مصر، ص .36

[39] بخروبة الغالي، دواح بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص .311

[40] أشرف أحمد محمد غالي، مرجع سبق ذكر ، ص .39-38

- يوفر التقرير معلومات عن المخاطر للمستفيدين، مما يؤدي إلى القرار الملائم للتعامل مع المخاطر، وبالتالي خفض احتمالات تعرض المؤسسة للمخاطر والأزمات، وبالتالي زيادة احتمال تحقيق أهداف المؤسسة؛
- لتقرير عن مدى كفاية وفعالية ردود الأفعال والاستجابات التي قامت بها الإدارة لمواجهة المخاطر، وقد صممت ونفذت بطريقة ملائمة ووفقا لما هو مخطط ومتوقع، وأنه قد تم إداراتها وتفيضها إلى مستوى مقبول؛
- يساهم تقرير المراجع الداخلي في اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة والمناسبة لتحسين عملية إدارة المخاطر وزيادة كفاءتها وفعاليتها، وكذلك معاجلة أوجه القصور والثغرات في نظم الرقابة الداخلية، وذلك بناء على الملاحظات والاقتراحات والتوصيات الواردة في تقارير التدقيق الداخلي؛
- تقرير المراجع الداخلي عن المخاطر يزيد من ثقة المستثمرين في مصداقية التقارير المالية للمؤسسة، حيث يقدم لهم معلومات كمية ونوعية، بناء على إتاحة معلومات عن المخاطر المختلفة التي تواجهها أو التي تواجهها المؤسسة وكيفة إدارتها.

ثانيا: أثر التدقيق الخارجي في تقييم المخاطر البنكية [41]

نظرا لأهمية عملية إدارة المخاطر في البنوك فإنه على المدقق الخارجي تطوير أساليب تدقيق تلائم هذه الأهمية من خلال استخدام مدخل التدقيق على أساس المخاطر بدلا من التدقيق على أساس نظم الرقابة عند تدقيق القوائم المالية للبنوك، ويتطلب مدخل التدقيق على أساس المخاطر التركيز على أهداف النشاط، ومن تصميم نظم الرقابة الملائمة لهذه المخاطر، وقد حدد البنك المركزي عدة مبادئ لإدارة المخاطر يجب على البنوك تطبيقها وتشمل

- تقييم الخاطر؛
- الرقابة على التعرض للمخاطر؛
- توفر سياسات وإجراءات متطورة والتزام البنك بها، يمكن للمدقق الخارجي الاسترشاد بالخطوات التالية عند قيامه بمتابعة المخاطر

و اعتبار أن المدقق الخارجي بساهم في تتبع الثغرات و تقليص حجم المخاطر بهدف التحقق من تقييم عملية ادارة المخاطر في ضوء متطلبات الحكومة.

1.تصنيف المخاطر إلى مجموعات كما يلي

- مخاطر التشغيل والائتمان؛
- مخاطر السوق؛
- مخاطر مرتبطة ببيئة العمل داخل البنك؛
- المخاطر السلوكية والأخلاقية.

2. إعطاء أوزان ترجيحية لكل مجموعة من مجموعات المخاطر وفقا لدراسة حالة البنك محل التقييم؛

3.إعداد ورقة عمل تتضمن العوامل المؤثرة في كل نوع من مجموعات المخاطر للوصول إلى درجة تقييم لعملية إدارة

[41]طلال خليفة ، دراسة تحليلية لدور المراجع الخارجي إدارة المخاطر البنكية ظل متطلبات الحكومة –دراسة تحليلية،مجلة البحوث المالية والتجارية، العدد 01، 2012 جامعة بورسعيد، كلية التجارة، ص80 .

المخاطر؛

4.تتكون ورقة العمل من

- مجموعة المخاطر؛
- العوامل المؤثرة في كل مجموعة؛
- الوزن الترجيحي بواقع 20 درجة لكل مجموعة يتم توزيعها على العوامل المؤثرة على كل مجموعة؛

درجة التقييم التي منحها المدقق الخارجي وفقا لحكمه المهين وبناء على البيانات والمعلومات المتوفرة لدى كل عامل.

5. مقارنة درجة التقييم الخاصة بكل عامل بالوزنا لترجيحي له للوصول إلى تحديد أي العوامل أثرت سلبا وإيجابا على كل نوع من أنواع المخاطر؛

6. تجميع درجات التقييم لكافة العوامل بغرض الوصول لدرجة التقييم النهائية لعملية إدارة المخاطر على مستوى البنك؛

7. تحديد مستوى المخاطر بناء على ترتيب الدرجة التي يحصل عليها البنك.[42]

ثالثا: أثر لجان التدقيق في تقييم المخاطر البنكية:

على غرار كل من التدقيق الداخلي والخارجي في البنوك، تؤدي لجان التدقيق دورا بالغ الأهمية في تقييم المخاطر البنكية بالرغم من عدم تفعيلها في جميع المؤسسات البنكية.

أولا: دور لجنة التدقيق في إدارة المخاطر بالبنك: يجب أن تضمن لجنة التدقيق" وجود نظام فعال لإدارة المخاطر بالبنك، وأنه يدعم أوجه الرقابة التي تكفل تحقيق أهداف البنك، ويجب أن تضمن لجنة التدقيق أن إدارة المخاطر تتم بما يتفق مع الطرق المهنية السليمة وأنها تتكامل وتتسق مع الممارسات العملية وآليات اتخاذ القرار في كل مستويات البنك، كما يجب أن تتأكد اللجنة من أن تقارير المخاطر تتسق مع استراتيجية وسياسة البنك في إدارة المخاطر، إضافة إلى ذلك يجب التأكد من:

- توفير التأكيد بشأن تحقيق الحكومة ونظم الرقابة وعمليات إدارة المخاطر؛
- وجود وسيلة رسمية لتقدير وإدارة المخاطر في كل المستويات بالبنك؛
- تقييم مقاييس إدارة المخاطر للوقوف على مدى ملائمتها لظروف المخاطرة؛
- أن هناك ترتيبات متاحة الضمان إدارة فعالة للمخاطر؛
- أن سياسة إدارة المخاطر مستمدة من مجلس الإدارة، هذا الأخير الذي يضمن الكفاءة و الفعالية ؛
- أن جميع العاملين بالبنك يفهمون أدوارهم بالنسبة لإدارة المخاطر وأنهم يقومون بمسؤولياتهم بكفاية؛
- توفير التقارير المناسبة للمسؤولين التنفيذيين لتمكينهم من رصد تنفيذ الاستراتيجية المتبعة في إدارة المخاطر؛
- التحديث المستمر لإدارة المخاطر لتعكس الوضع الحالي والتغيرات الجارية؛
- ضمان فعالية ضوابط الرقابة الإدارية على المركز والحدود والإجراءات التي يتم اتخاذها عند تجاوز الحدود المقررة؛

[42] طلال خليفة ، مرجع سبق ذكره، ص .81

- وجود سجلات لنشاط إدارة المخاطر توفر أساسا لرقابة داخلية فعالة.[43]

ثانيا: إصدارات لجنة COSO المرتبطة بدور المراجع الداخلي في إدارة المخاطر: قامت لجنة of CommitteeOrganizations Sponsoring(COSO)في الولايات المتحدة الأمريكية بنشر تقريرين أساسيين عام ،1992 2004 يتضمنان إرشادات تتعلق بتصميم نظام الرقابة الداخلية، حيث قدم إطار عمل الرقابة الداخلية الصادر في عام 1992 إدارة المخاطر على أساس أهنا تمثل أحد خمسة عناصر أساسية يشتمل عليها نظام الرقابة، وفي عام 2003 صدرت مسودة تقرير تحت عنوان إدارة مخاطر المؤسسة تهدف إلى تطوير إطار عمل يمكن من تقييم و تحسين نظم إدارة المخاطر، وسعيا وراء هذا الهدف فلقد تطلب التقرير التوسع في الرقابة الداخلية وإعطاء تركيز أكثر تحديدا يتعلق بالمفهوم الأكثر اتساعا لموضوع إدارة المخاطر، والذي أصبح يشتمل على إطار عمل الرقابة الداخلية، حيث بعد أن كان يمثل أحد مكونات نظام الرقابة الداخلية، فقد اتسع ليشمل هو على نظام الرقابةالداخلية.

كما أصدرت اللجنة فيسبتمبر2004إطار متكامل لإدارة المخاطر بالمؤسسة Risk Enterprise Framework (Integrated Management(ERM أشارت فيه إلى أن دور المراجعين الداخليين في إدارة المخاطر هو دور أساسي وجوهري ويتمثل في مساعدة الإدارة ولجنة التدقيق من خلال فحص، تقييم، التقرير والتوصية بتحسين كفاءة وفعالية عمليات إدارة المخاطر المختلفة، وهذا ما أكده المعيار الدولي للأداء الهين للتدقيق الداخلي رقم 2110ا خاص بإدارة المخاطر حيث أشار إلى أنه ينبغي أن يساعد نشاط التدقيق الداخلي المؤسسة عن طريق تحديد وتقييم التعرض للمخاطر الجوهرية، وتحسين وإدارة المخاطر وأنظمة الرقابة.

وفي عام 2009 قدمت لجنة COSO تقريرا بعنوان "تعزيز إدارة مخاطر المؤسسة لتحقيق ميزة استراتيجية: وركز هذا التقرير على توضيح المسؤوليات الرئيسية لمجلس لإدارة بشأن مراقبة المخاطر، ودعم كبار المديرين التنفيذيين وغريهم في مجيع مستويات المؤسسة لتعزيز إدارة المخاطر من خلال أربعة جمالات:

- مناقشة فلسفة إدارة المخاطر وتخفيض المخاطر؛
- فهم ممارسات إدارة المخاطر؛
- تدقيق المخاطر الموجودة وعلاقتها بتخفيض المخاطر؛
- تحديد معظم المخاطر الجوهرية وكيفية مواجهتها.

وفي عام 2013 قدمت لجنة COSO تعديلات على الإطار المتكامل للرقابة الداخلية، لتعكس التطورات في بيئة الأعمال منذ عام ،1992 وظهر ذلك في زيادة التأكيد على الرقابة وإدارة المخاطر في ظل بيئة تتميز بتعقد العمليات وتنوع الأعمال، ويلاحظ الباحثون أن تحديث الإطار في عام 2013 أصبح موجه لإدارة مخاطر المؤسسة.

[43] الطنملي سهري فتحي، دور جلان المراجعة في تفعيل حكومة الشركات بالجهاز البنكي، مجلة المال والتجارة، نادي التجارة، العدد ،455 مارس،2007 القاهرة، ص .14-

ومن خلال العرض السابق تتضح أهمية الدور الذي يقوم به المدقق الداخلي في تعزيز إدارة المخاطر خاصة في ظل إصدارات لجنة COSO.[44]

[44] أشرف أمحد محمدغالي، أمحد حامد محمود عبد الحليم، أثر انعكاسات الدور الحديث للمراجعة الداخلية على تعزيز مراحل إدارة المخاطر:دراسة نظرية وميدانية،المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد السابع، العدد الرابع، ، جامعة قناة السويس، كلية التجارة بالإسماعيلية،مصر، 2016ص .31-30

خلاصة الفصل

تم في هذا الفصل التطرق إلى الإطار النظري للتدقيق البنكي و كذلك البنوك التجارية فقد قمنا في المبحث الأول بالتعرف على ماهية التدقيق في المطلب الأول كما ذكرنا أنواعه و معاييره في المطلب الثاني و أهدافه و أهميته في المطلب الثالث أما المبحث الثاني فخصصناه للبنوك التجارية فتعرفنا عليها و على نشأتها في المطلب الأول و ذكرنا أنواعها في المطلب الثاني و وظائفها و أهدافها في المطلب الثالث ذكرنا أهمية التدقيق البنكي في تفعيل جودة المعلومات و دوره في ارساء مبادئ الحوكمة البنكية و أثره في تقييم المخاطر المصرفية.

الجانب التطبيقي

مقدمة

إن نجاح عملية تحسين جودة المعلومة المالية في البنوك يعتمد على ترسيخ مهنة التدقيق والتطبيق الفعلي لمعاييره العالمية والجزائرية، فمن خلال الاستخدام الجيد لمعايير التدقيق البنكي نحصل على معلومة مالية صحيحة ودقيقة تتميز بالملائمة و المصداقية، مما يكسب البنك سمعة حسنة وثقة عالية، على المستوى الداخلي و الخارجي.

في إطار توطيد التكامل بين النظري والتطبيقي، وباعتبار أن التنسيق بين المعلومات يعد من الأولويات، سنقوم بدراسة تطبيقية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية، حيث يعد من أحد البنوك الجزائرية البارزة على المستوى الداخلي والخارجي من خلال نشاطاته الأساسية والتي من بينها منح القروض الاستثمار.

المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

سوف نتعرف من خلال هذا المبحث على مؤسسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية و ذلك من خلال شرح نشأة و تطور هذه المؤسسة و معرفة مهامها و أهدافها و دراسة هيكلها التنظيمي.

المطلب الأول: نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية

أنشئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية بموجب المرسوم رقم 105/88 بتاريخ 13 مارس 1982، وهو مؤسسة مالية وطنية تنتمي إلى القطاع العمومي، ومع بداية التسوية الاقتصادية سنة 1988، عدل وأكمل بقانون 01/88 الذي حدد نهائيا النظام الأساسي للبنك 1988/01/12 ووضع طرق العمل وإجراءات التحويل، فتحول بنك الفلاحة والتنمية لريفية إلى شركة ذات أسهم وهذا التحويل سجل بعقد أصلي بتاريخ 1989/02/19

وجاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية لمهمة تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، في بداية المشوار تكون البنك من 140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري BNA وأصبح اليوم يتكون من 35 مديرية و200 وكالة موزعة على المستوى الوطني. ويشغل بنك الفلاحة والتنمية الريفية حوالي 7000 عامل ما بين إطار وموظف نظرا لكثافة شبكته وأهمية تشكيلية البشرية.

صنف بنك الفلاحة والتنمية الريفية من طرف مجلس قاموس البنك في المركز الأول في ترتيب البنوك التجارية كذلك المركز668 في الترتيب العالمي ما بين 4100 بنك مصنف وقد مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعدة مراحل نذكرها ما يلي

* **من1982 الى1990** : خلال السنوات الثمانية الأولى، كان الهدف البنك المنشود هو فرض وجوده ضمن العالم الريفي بفتح العديد من الوكالات في المناطق ذات الصبغة الفلاحية، وبمرور الزمن اكتسب البنك سمعة في ميدان تمويل القطاع الزراعي، قطاع الصناعة الغذائية والصناعة الميكانيكية الفلاحية.

* **من1991 الى 1999**: بموجب صدور قانون 10/90 الذي أتى لإنهاء فترة تخصص البنوك ووسع لبنك الفلاحة والتنمية الريفية أفاقه إلى مجالات أخرى من النشاط الاقتصادي خاصة المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة بدون الاستغناء عن القطاع الفلاحي الذي تربطه معه علاقات مميزة في المجال التقني، هذه المرحلة كانت بداية لإدخال تكنولوجيا الإعلام الآلي 1991، وتطبيق نظام لتطبيق عمليات التجارة الخارجية."SWIFT"

* **في سنة1992**: تم وضع برمجيات Progiciel Sybu مع فروعه المختلفة للقيام بالعمليات البنكية من تسيير القروض، عمليات الصندوق للودائع، الفحص بعد لحسابات الزبائن، إدخال الإعلام الآلي على جميع عمليات التجارة الخارجية، إدخال مخطط الحسابات الجديد على مستوى الوكالات.

* **وفي سنة 1993**: تم إنهاء عملية إدخال الإعلام الآلي على جميع العمليات البنكية.

***في سنة 1994**: تشغيل بطاقة BADR السحب والتسديد.

* **في سنة 1996**: إدخال عملية الفحص السلك وفحص انجاز العمليات البنكية.

* **في سنة 1998**: تشغيل بطاقة السحب ما بين البنوك

أمامرحلة ما بعد 1998فتميزت بوجوب التدخل الفعلي للبنوك العمومية لبعث نفس جديد في مجال الاستثمارات المنتجة وجعل نشاطها ومستوى مرد وديتها يسايران قواعد اقتصاد السوق في مجال تمويل الاقتصاد، كما رفع البنك إلى حد كبير من حجم القروض لفائدة المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة مع وضع برنامج خماسي يرتكز خاصة على عصرنة البنك وتحسين الخدمات وكذلك أحداث تطهير في ميدان المحاسبة وفي الميدان المالي, ونتج عن هذا البرنامج الانجازات التالية:

1. القيام بفحص دقيق لنقاط القوة ونقاط ضعف البنك وانجاز مخطط تسوية للمؤسسة لمطابقة القيم الدولية وكان هذا في سنة 2000

تعميم نظام الشبكة المحلية مع إعداد تنظيم البرنامج Sybu الخدمة كزبون مقدم Client Serveur وهذا في سنة 2002 .

أما من جانب التطهير الحسابي والمالي

2. إعادة النظر في تقليل الوقت وتخفيف الإجراءات الإدارية والتقنية المتعلقة بملفات القروض "لمدة تتراوح ما بين 10 و90 يوما" سواء بالنسبة لقروض الاستغلال أو قروض الاستهلاك.

3. خدمات مشخصة :تحقيق مشروع البنك الجالس."Banque Assisse"

4. إدخال مخطط جديد في الحسابات على مستوى المحاسبة المركزية.

5. إنشاء تطبيق يختص بإدخال آليات الدفع في مجال التعامل الافتراضي ويقوم باستعمال نظام SWIFT منذ سنة 1991.

1. التعرف على بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية عين تموشنت

سنتعرف على هذا البنك من خلال عرض بطاقة تقنية لمجمع البنك الخص بولاية عين تموشنت

جدول 02 يمثل بطاقة تقنية لمجمع البنك لولاية عين تموشنت

بنك الفلاحة و التنمية الريفية هوشركة مساهمة	
رأس مال البنك	**54.000.000.000دج**
مقرها الرئيسي	**الجزائر 17 شارع العقيد عميروش**
القطاع	**إقتصادي عمومي**
مدير .....عين تموشنت	**السيد**
عدد المتعاملين للمجمع	**05وكالات مع عمال البنك**
عدد العمال	**37عامل ،17 لإطار ليسانس فما فوق ،16 موظفين عاديين في البنك ،04 في إطار DAS.**
الادوات المستعملة	**S Y B U**

المصدر:معلومات مقدمة من البنك محل الدراسة

يمثل الجدول بطاقة تقنية لمجمع بنك الفلاحة لولاية عين تموشنت حيث يعتبر البنك شركة مساهمة في القطاع العمومي مقره الرئيسي شارع العقيد عميروش 17 في الجزائر العاصمة و يقدر رأس ماله ب 54000000000دج

هنالك 5 وكالات لهذا البنك و يقدر عدد العمال ب 37 عامل

المطلب التاني: مهام و اهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

1.المهام:

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يسعى إلى تحقيق أهدافه المتمثلة في تمويل القطاع الفلاحي وذلك من خلال تحديد مختلف المهام التي تساعده في تدعيم هذا القطاع الحيوي، ولهذا فانه يمكن تلخيص أهم مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية فيما يلي[45]:

– إمكانية المالية الممنوحة من قبل الدولة الجزائرية لتدعيم وتنمية القطاع لفلاحي، الري، الصيد، والنشاطات الحرفية.

– قيام بالمساعدات المالية الضرورية للنشاطات المتعلقة بالمؤسسات الخاصة، والتي تساهم في تنمية العالم الريفي كالأطباء، الصيدلانيين، أطباء الأسنان، البيطريون، الحرفيون (الصناعة التقليدية) ، تجار الخواص.

[45]وثائق مقدمة من طرف البنك

-التطور الاقتصادي اعتباره كأداة من أدوات التخطيط المالي قصد المشاريع الفلاحية المسطرة في مختلف المستويات التنمية.

القيام بالعمليات التالية :

- منح القروض طويلة ومتوسطة الاجل
- معالجة جميع العمليات البنكية (قروض ، صرف ، خزينة)
- تمويل مختلف العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية.

2. أهداف البنك:

من بين الأهداف التي يسعى بنك الفلاحة والتنمية الريفية لتحقيقها نذكر منها:

- تحسين التسيير وجعله أكثر فاعلية للتكيف مع التطورات وذلك بإدخال تقنيات حديثة وجديدة في ميدان التسيير والتسويق،
- توسيع الشبكة البنكية وتقريبها من الوكالات والزبائن تحسين وتطوير أنظمة المعلومات والوسائل التقنية،
- فرض رقابة عن طريق تقدير الوسائل المادية و التقنية.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي

سنتعرف على الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة و التنمية الريفية خلال مرحلتين

المرحلة الأولى كانت قبل 1999 أما المرحلة الثانية من 1999 الى 2001

الشكل 2: الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة و التنمية الريفية قبل 1999

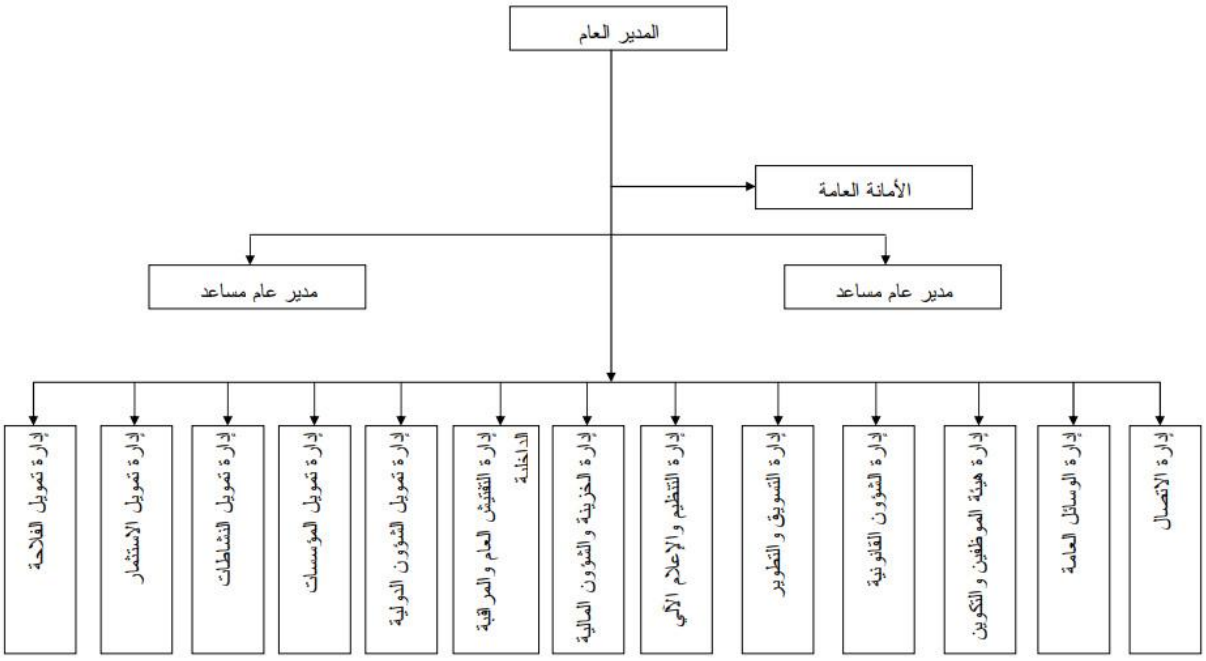

المصدر:معلومات مقدمة من طرف البنك محل الدراسة

تحليل الشكل:يمثل الشكل الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة و التنمية الريفية قبل 1999 حيث كان البنك يتكون من 13 قطاع ادارة مختلفة يترأسها كلها المدير العام الذي كان لديه مديرين عامين مساعدين و لديه أيضا أمانة عامة.

الشكل3:الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة و التنمية الريفية من 1999 الى 2001

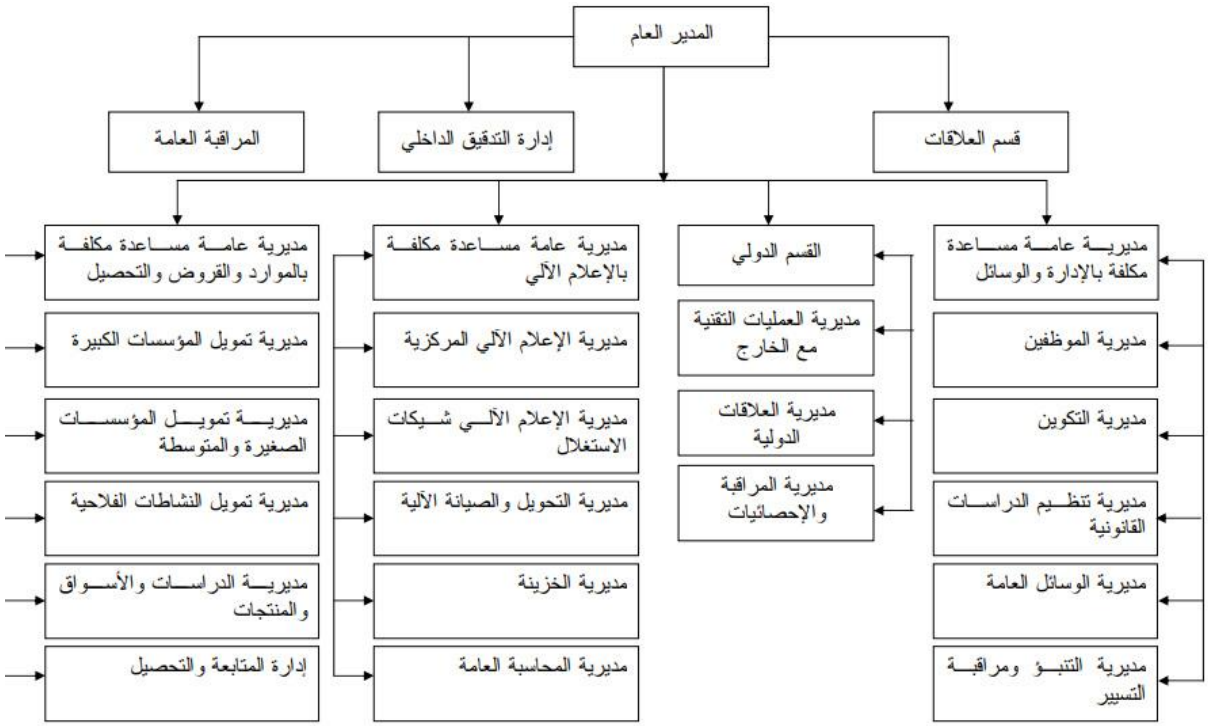

المصدر:معلومات مقدمة من طرف البنك محل الدراسة

يمثل الشكل الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة و التنمية الريفية من 1999 الى 2001 حيث أصبح الشكل أكثر تعقيدا فأصبح يتكون من قسمين و20 مديرية و ادارتين بلاضافة الى المراقبة العامة و كلها تابعة للمدير العام.

المبحث الثاني : المعالجة الإحصائية للنتائج الاستبيان و تحليل محاوره

بعد عرض الجانب النظري والذي يظهر بالتفصيل موضوع مكانة و أهمية التدقيق البنكي في البنوك وإبراز الدور الذي يلعبه هذا الأخير في تطبيق التدقيق البنكي وطبيعة العلاقة بينهما، ولدعمه أكثر ارتأينا للقيام بدراسة استطلاعية لمعرفة الواقع العملي الفعلي.

المطلب الأول : الاطار المنهجي للدراسة

1-المنهجية:

نسبة لطبيعة الموضوع والدراسة ولتحقيق الأهداف الموضوعة والوصول إلى النتائج المرغوبة تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي وذلك لوصف مكانة و أهمية التدقيق البنكي في البنوك والإحاطة بكل جوانب الموضوع وذلك للتمكن من جمع المعلومات والبيانات التي تساعد على وصف مشكلة . أما بالنسبة للجانب التطبيقي قمنا بدراسة استطلاعية حيث تم اعتماد المنهج إحصائي من خلال تصميم استبيان وتحليلها لقياس آراء عينة مجتمع الدراسة باستخدام برمجة spss وبعض الأدوات الإحصائية التي ساعدت في تفسير الظواهر بطريقة علمية وقياسية.

2-البيانات:

تماشيا مع موضوع الدراسة وللوصول إلى تحقيق الهدف المنشود والمتمثل في معرفة مكانة و أهمية التدقيق البنكي في البنوك ، قمنا باختبار عينة من المحاسبين المعتمدين الخبراء المحاسبين وموظفين إداريين في البنك.

3-الأدوات المستخدمة:

اعتمدنا في الدراسة على المنهج إحصائي، قمنا أولا بتصميم استبانه وتوزيعها.

بحيث تم توزيع 30 استبيان واعتمدنا عليهم بالكامل، وقمنا بتقسيم الاستبيان إلى أربعة محاور أساسية وفقا لفرضيات دراسة كمايلي:

- المحور الأول: التدقيق البنكي
- المحور الثاني: أهمية تفعيل جودة المعلومات المالية
- المحور الثالث: أهميته في إرساء الحكومة البنكية
- المحور الرابع:أهميته في تقييم المخاطر المصرفية .

استخدام سلم ليكارت الخماسي باعتباره اكثر المقاييس استخداما لقياس الآراء لسهولة قيمه و توازن درجاته ، حيث يترج خمسة احتمالات للإجابة على الأسئلة المطروحة من خلال الاستبيان و المتمثل في :

الجدول رقم 03 : سلم ليكارت الخماسي

التصنيف	غير موافق بشدة	غبر موافق	محايد	موافق	موافـــــق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المطلب الثاني : تحليل البيانات

سيتم من خلال هذا المطلب تحليل البيانات المتحصل عليها

أولا : اختبار صدق الاتساق الداخلي :

بغية التحقق من صدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان تم حساب معاملات الارتباط سبيرمانلكل عبارة من محورها عند مستوى الدلالة .0.05%

الجدول رقم 04 : الاتساق الداخلي لعبارات المحور الأول (التدقيق البنكي):

1- فقرات المحور الأول	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
يساعد الادارة في القيام بوظيفتها الرقابية بفعالية و كفاءة	**0 .686**	**0.01**
يعتبر التدقيق الداخلي نظام فعال في معالجة العمليات البنكية	**0 .542**	
التدقيق البنكي له دور في ترشيد القرارات التمويلية	**0.501**	
التدقيق الخارجي له دور في تحسين اداء الخدمات المكقدمة	**0.628**	
التدقيق الداخلي افضل من التدقيق الخارجي لدى البنك	**0.362**	

يبين الجدول أن معاملات الارتباط تراوحت ما بين 0.362 و .6860وهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.01 ، وهذا يدل على وجود اتساق داخلي بين الفقرات والبعد.

الجدول رقم 05 : الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني (أهمية تفعيل جودة المعلومات المالية) :

1- فقرات المحور الثاني	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
يتحقق نت صحة البيانات المالية وفقا لمعايير محاسبة دولية	**0 .506**	**0.01**
فعالية التدقيق يحسن من جودة المعلومات المالية	**0 .709**	
الاداء الصارم و النزيه للمدققين يحسن جودة المعلومات المالية	**0.487**	
يتوفر نظام التدقيق الداخلي على محددات الجودة	**0.691**	

المصدر: من اعداد الطالبين

يبين الجدول أن معاملات الارتباط تراوحت ما بين 0.487 و 709. 0وهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.01 ، وهذا يدل على وجود اتساق داخلي بين الفقرات والبعد.

الجدول رقم 06: الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثالث (أهميته في إرساء الحكومة البنكية) :

1- فقرات المحور الثالث	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
يعتبر آلية رقابية لتطبيق مبادئ الحكومة	**0 .243**	**0.01**
يعتبر محافظ الحسابات جهة رقابية فاعلة في الحكومة البنكية	**0 .542**	
التنظيم القانوني للجنة التدقيق له دور في حكومة البنوك	**0.798**	
جودة التدقيق الخارجي لها دور في ارساء مبادئ حكومة البنوك	**0.617**	

المصدر:من اعداد الطالبين

يبين الجدول أن معاملات الارتباط تراوحت ما بين 0.243 و 798. 0وهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.01 ، وهذا يدل على وجود اتساق داخلي بين الفقرات والبعد.

الجدول رقم 07 : الاتساق الداخلي لعبارات المحور الرابع (أهميته في تقييم المخاطر المصرفية) :

1- فقرات المحور الرابع	معامـــــل الارتباط	مستوى الدلالة
يؤدي التدقيق الداخلي دورا مهما في تفعيل ادارة المخاطر	**0 .718****	**0.01**
يعطي المدقق الداخلي ضمانات حول صحة سير ادارة المخاطر المصرفية	**0 .741****	
توفر اجـراءات التدقيق الداخلي تسـاعد على تقييم المخـاطر المصرفية	**0.554****	
الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق يساعد على تفعيل ادارة المخاطر	**0.586****	

المصدر:من اعداد الطالبين

يبين الجدول أن معاملات الارتباط تراوحت ما بين 0.554 و 718. 0وهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.01 ، وهذا يدل على وجود اتساق داخلي بين الفقرات والبعد.

ثانيا : ثبات الدراسة :

الجدول رقم 08: ثبات الدراسة

الرقم	الابعاد	قيمة معامل الارتباط
01	المحور الاول التدقيق البنكي	**0.573**
02	المحور الثاني أهمية في تفعيل	**0.641**
03	المحور لثالث اهمية في ارساء	**0.60**
04	المحور الرابع أهمية في تقييم	**0.729**
	الثبات الكلي	**0.70**

المصدر:من اعداد الطالبين

تم حساب ثبات الاستبانة للدراسة بطريقة الفا كرومباخ اذ تم تم تطبيق المقياس على عينة الدراسة، حيث وجد ان قيمة الفا كرومباخ للاستبانة ككل تساوي 0.70 و هذا دليل كافي على ان أداة الدراسة تتمتع بمعامل ثبات مقبول.

ثالثا : خصائص عينة الدراسة :

من أجل التعمق في الدراسة الوصفية، سيتم التعرف على مميزات العينة المختارة من خلال تشخيصها من ناحية المعلومات الخاصة بها والمتحصل عليها من الاستبيان، كما يلي:

الجدول رقم 09 : توزيع العينة حسب مغير الجنس :

الجنس		
متغير الجنس	التكرارات	النسب المئوية
ذكور	15	50
اناث	15	50
المجموع	30	100

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج SPSS نسخة 22

من خلال معطيات البحث الميداني و المحصل عليها عن طريق تفريغ البيانات ببرنامج SPSS نسخة 22 ، يتضح افراد العينة متساوية بنسبة% 50 بتكرار يبلغ 15 فرد من اصل العينة الكلية . و ذلك كما يوضحه الشكل الآتي:

الشكل رقم04 : توزيع العينة حسب متغير الجنس

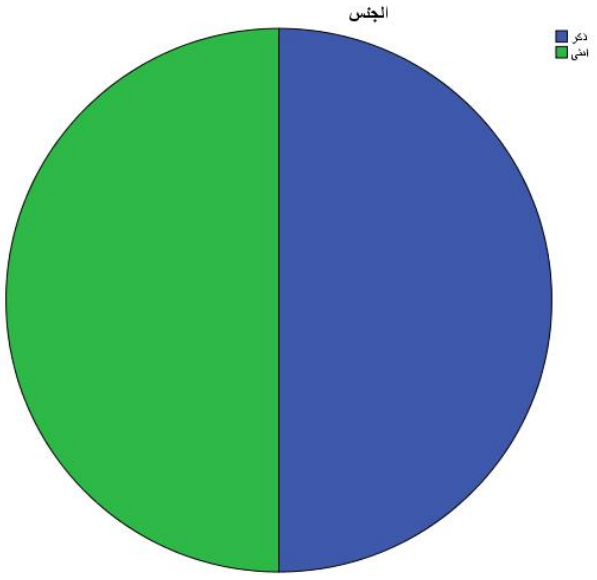

الجدول رقم 10 : توزيع العينة حسب مغير السن :

السن		
متغير السن	التكرارات	النسب المئوية
25 و اقل	00	00
من 25 الى 35 سنة	11	36.7
من 35 الى 46 سنة	15	50
45 فما فوق	4	13.3
المجموع	30	100

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج SPSS نسخة 22

من خلال الجدول أعلاه، و بالنظر الى تكرارات افراد العينة و البالغ عددهم 30 فردا من المؤسسة محل الدراسة، نلاحظ ان الذين يبلغ سنهم من 25 الى 35 سنة قد بلغ تكرارهم 11 افراد بنسبة 36.7 %، اما الفئة العمرية 45سنة فما فوقفنجدهم يمثلون نسبة 13.3% بتكرار يصل الى 4 افراد من العين الكلية ، في حين اخذت الفئة من 35 الى 46 سنة اكبر نسبة بقيمة 50% بتكرار يصل الى 15فرد من اصل العينة الكلية . و ذلك كما يوضحه الشكل الآتي :

الشكل رقم05 : توزيع العينة حسب متغير السن:

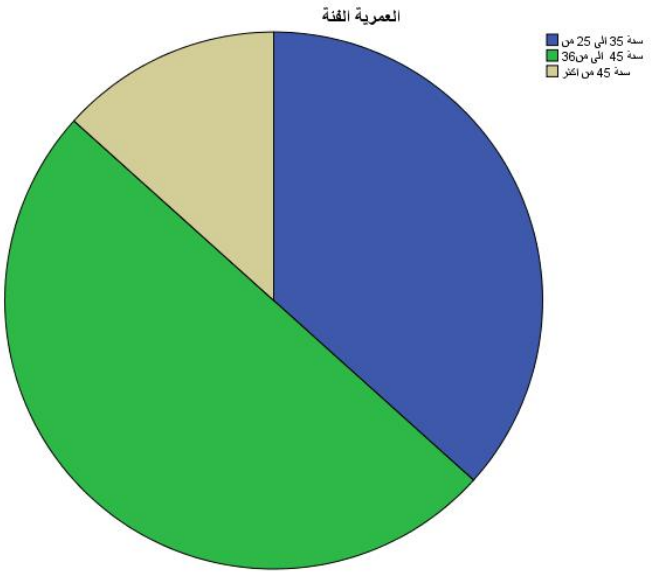

الجدول رقم 11 : توزيع العينة الاستطلاعية حسب مغير المستوى العلمي :

المستوى العلمي		
متغير السن	التكرارات	النسب المئوية
بكالوريا	10	33.3
ليسانس	13	43.3
ماستر	5	16.7
ماجستير	2	6.7
دكتوراه	00	00
المجموع	30	100

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج SPSS نسخة 22

من خلال الجدول أعلاه، و بالنظر الى تكرارات افراد العينة و البالغ عددهم 30 فردا من المؤسسة محل الدراسة، نلاحظ ان الذين يملكون شهادة الليسانس قد بلغ تكرارهم 13 فرد بنسبة 43.3% و التي تعتبر اكبر فئة في هذه الدراسة ، اما الافراد الذين لديهم مستوى بكالوريا فنجدهم يمثلون نسبة 33.3% بتكرار يصل الى 10 افراد من العينة الكلية .تليها فئة ماستر بتكرار 5 افراد و بنسبة 16.7% ، اما اخر فئة فذهبت لحملي شهادة الماجستير بنسبة 6.7% بتكرار قدر بفردين من اصل العينة الكلية و عليه نستنتج ان مجتمع الدراسة مجتمع مثقف . و ذلك كما يوضحه الشكل الآتي :

الشكل رقم 06: توزيع العينة حسب متغير المستوى العلمي:

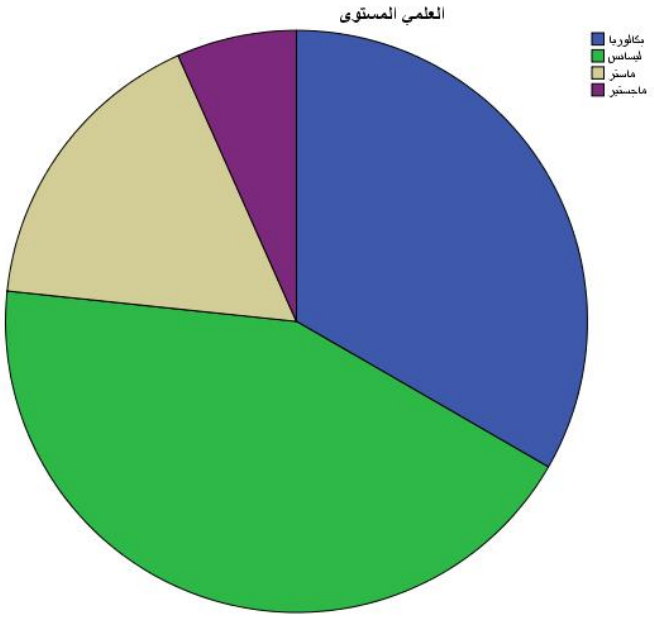

الجدول رقم 12 : يوضح توزيع افراد العينة حسب متغير الصنف المهني:

الصنف المهني		
متغير السن	التكرارات	النسب المئوية
اطار	13	43.3
عون تحكم	9	30
عون تنفيذ	8	26.7
المجموع	30	100

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج SPSS نسخة 22

نلاحظ من خلال الجدول ان اكبر نسبة ذهبت للصنف المهني من نوع اطار تقدر بـ43.3% بتكرار قدر بـ13 فرد من اصل العينة الكلية ، اما ثاني فئة فذهبت للصنف المهني من نوع عون تحكم بتكرار قدر بتعسة (09) افراد من العينة الكلية ة بنسبة بلغت 30% اما آخر فئة فذهبت لفئة عون تنفيذ بمعدل 8 افراد و بنسبة 26.7%. و ذلك كما يوضحه الشكل الآتي :

الشكل رقم07 : توزيع العينة حسب متغير الصنف المهني:

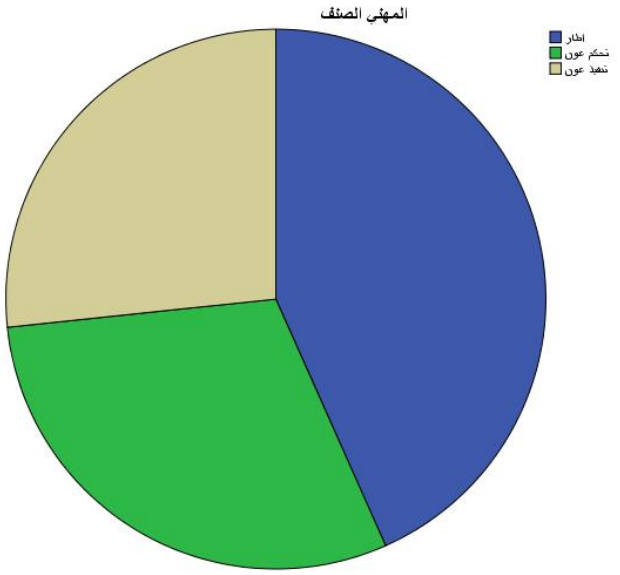

الجدول رقم 13 : يوضح توزيع افراد العينة حسب متغير السن:

الصنف المهني		
متغير السن	التكرارات	النسب المئوية
اقل من 5 سنوات	5	16.7
من 6 الى 10 سنوات	11	36.7
من 11 الى 20 سنة	13	43.3
اكثر من 20 سنة	1	3.3
المجموع	30	100

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج SPSS نسخة 22

من خلال الجدول أعلاه، و بالنظر الى تكرارات افراد العينة و البالغ عددهم 30 فردا من المؤسسة محل الدراسة، نلاحظ ان نسبة 43.3% تمثلها فئة الاداريون الذين تمتد اقدميتهم من 11 الى 20 سنة ثم تليها من 6 الى 10 سنوات بتكرار يقدر بـ11 افراد من العينة بنسبة مقدرة بـ 36.7%، ثم تليها فئة اقل من 5 سنوات بنسبة 16.7% بتكرار مقدر ب5 افراد من العينة ، و عليه و كانت اخر نسبة لفئة اكثر من 20 سنة بتكرار يقدر بفرد واحد و بنسبة 3.3%.

الشكل رقم08 : توزيع العينة حسب متغير الصنف المهني:

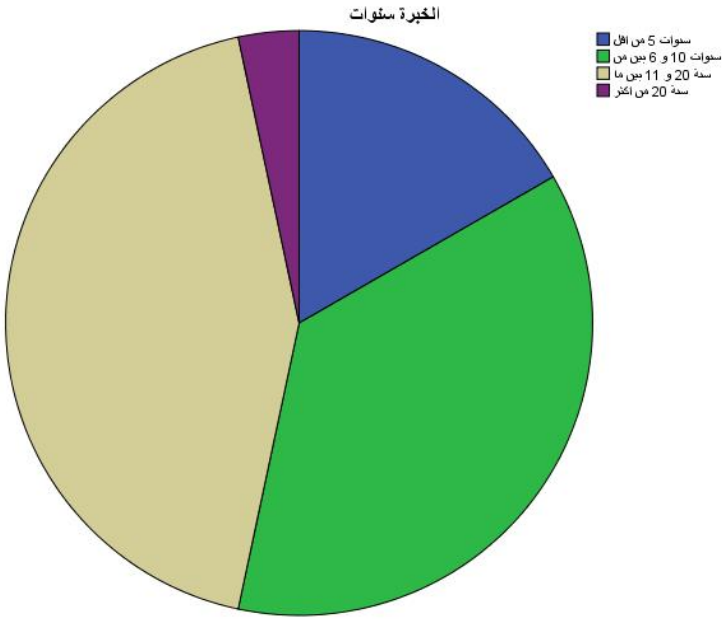

المطلب الثالث : التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة و اختبار الفرضيات :

سنقوم بالتحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة و كذلك اختبار الفرضيات التي سنطرحها .كالاتي :

- H01 لا توجد أهمية ذات دلالة إحصائية للتدقيق البنكي في تفعيل جودة المعلومات المالية
- (H02)لا توجد أهمية ذات دلالة إحصائية للتدقيق البنكي في ارساء الحكومة البنكية
- (H03) لا توجد أهمية ذات دلالة إحصائية للتدقيق البنكي في تقييم المخاطر المصرفية

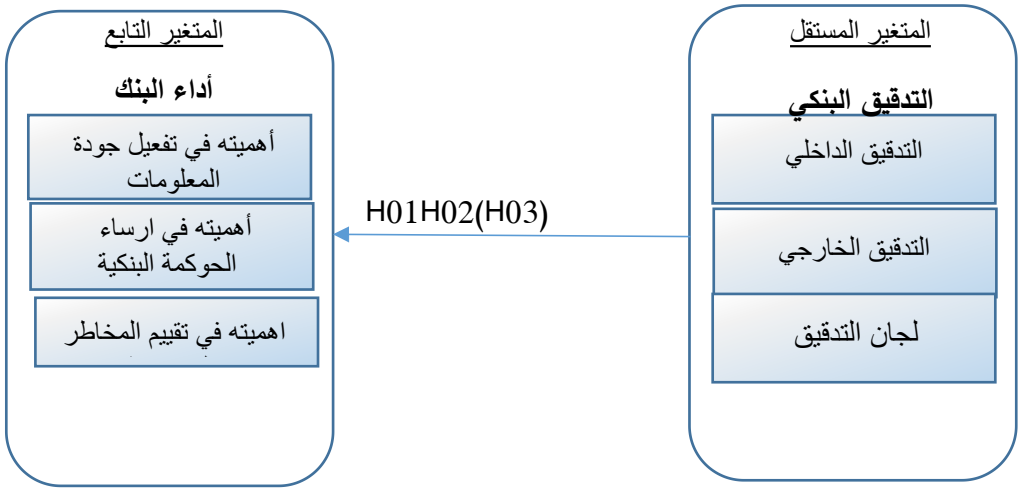

أولا : التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

الجدول رقم 14: يبين المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري لمحاور الدراسة مع ابعادها:

لرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه
	المحور الاول : التدقيق البنكي	4 .36	0.49	موافق بشدة	2
1	يساعد الادارة في القيام بوظيفتها الرقابية بفعالية و كفاءة	4.20	0.55	موافق بشدة	4
2	يعتبر التدقيق الداخلي نظام فعال في معالجة العمليات البنكية	4.36	0.49	موافق بشدة	2
3	التدقيق البنكي له دور في ترشيد القرارات التمويلية	4.46	0.62	موافق بشدة	1
4	التدقيق الخارجي له دور في تحسين اداء الخدمات المقدمة	4.06	0.69	موافق	3
	المحور الثاني : أهمية في تفعيل جودة المعلومات	**4.29**	**0.30**		

6	يتحقق من صحة البيانات المالية وفقا لمعايير محاسبة دولية	4.26	0.44	موافق بشدة	2
7	فعالية التدقيق يحسن من جودة المعلومات المالية	4.33	0.54	موافق بشدة	1
8	الاداء الصارم و النزيه للمدققين يحسن جودة المعلومات المالية	4.33	0.54	موافق بشدة	1
9	يتوفر نظام التدقيق الداخلي على محددات الجودة	4.26	0.78	موافق بشدة	2
	المحور الثالث : أهمية في إرساء الحكومة البنكية	**4.30**	**0.35**		
1	يعتبر آلية رقابية لتطبيق مبادئ الحكومة	4.06	0.25	موافق	2
2	يعتبر محافظ الحسابات جهة رقابية فاعلة في الحكومة البنكية	3.83	0.59	موافق	4
3	التنظيم القانوني للجنة التدقيق له دور في حكومة البنوك	4.00	0.72	موافق	3
4	جودة التدقيق الخارجي لها دور في ارساء مبادئ حكومة البنوك	4.40	0.33	موافق بشدة	1
	المحور الرابع : أهمية في تقييم المخاطر المصرفية	4.07	0.33		
5	يؤدي التدقيق الداخلي دورا مهما في تفعيل ادارة المخاطر	4.26	0.52	موافق بشدة	3
6	يعطي المدقق الداخلي ضمانات حول صحة سير ادارة المخاطر المصرفية	4.40	0.67	موافق بشدة	2
7	توفر اجراءات التدقيق الداخلي تساعد على تقييم المخاطر المصرفية	4.23	0.43	موافق بشدة	4
8	الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق يساعد على تفعيل ادارة المخاطر	4.56	0.50	موافق بشدة	1

المصدر من اعداد الطالبين

ثانيا : اختبار صحة الفرضيات :

اختبار الفرضية الاولى:

الفرضـية الأولى : H0: لا توجـد أهمية ذات دلالة إحصـائية في للتدقيق البنكـي تفعيل جـودة المعلومـات المالية ، و تم اختبار هـذه الفرضية من خلال تحليل الانحدار الخطي البسيط و النتائج موضحة فيما يلي :

الجدول رقم 15: نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للتدقيق البنكي في تفعيل جودة المعلومات المالية :

النموذج		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F المحسوبة	مستوى الدلالة
التدقيق البنكي	الانحدار	0.016	1	0.16	0.615	0.726
	البواقي	3.516	28	0.13		
	المجموع	3.65	29			
R^2=0.04		R=0.76				

المصدر من اعداد الطالبين بالاعتداد على برنامج SPSS

تبين نتائج الجدول اعلاه عدم وجود علاقة ارتباط قوية بين **التدقيق البنكي في تفعيل جودة المعلومات المالية** للبنك ، حيـث بلغت قيمـة معامل الارتباط بيرسون R= 0.76 في حين بلغت معامل التحـديـد R^2=0.04أ ، أما قيمة Fالمحسوبة فقد بلغت 0.615 وهي قيمة ليست دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$مما يؤكد عدم وجود معنوية التدقيق البنكي في تفعيل جودة المعلومات المالية.

الجدول رقم 16 : نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للتدقيق البنكي في تفعيل جودة المعلومات المالية :

النموذج	B	الخطا المعياري	B	قيمة t	مستوى الدلالة
الثابت	3.96	0.94		4.188	0.000
التـــدقيق البنكي	0.78	0.220	0.067	0.354	0.726
معادلة نموذج الانحدار :Y=(0.067x)+3.96					

بيَّنت نتائج الجدول رقم 15 عدم وجود تأثير معنوي بين التدقيق البنكي و تفعيل جودة المعلومات الماليةفي حين بلغت قيمة t 0.354وكلها ليست معنوية عند مستوى الدلالة$\alpha \leq 0.05$ و بالتالي الفرضية البديلة خاطئة .

اختبار الفرضية الثانية :

تنص الفرضية على انه

لا توجد أهمية ذات دلالة إحصائية للتدقيق البنكي في إرساء الحوكمة البنكية : تم اختبارها من خلال تحليل الانحدار الخطي البسيط للتدقيق البنكي في إرساء الحوكمة البنكية

الجدول رقم17 : نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للتدقيق البنكي في إرساء الحوكمة البنكية :

النموذج		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F المحسوبة	مستوى الدلالة
التدقيق البنكي	الانحدار	0.482	1	0.82	0.048	0.036
	البواقي	2.787	28	0.100		
	المجموع	3.269	29			
R^2=0.147		R=0.384				

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتداد على برنامج SPSS

تبين نتائج الجدول اعلاه وجود علاقة ارتباط قوية بين **للتدقيق البنكي في إرساء الحوكمة البنكية** للبنك ، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون R= 0.384 في حين بلغت معامل التحديد R^2=0.147 أما قيمة Fالمحسوبة فقد بلغت 0.048 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ مما يؤكد وجود معنوية التدقيق البنكي في في إرساء الحوكمة البنكية.

الجدول رقم 18 : نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للتدقيق البنكي في إرساء الحكومة البنكية:

النموذج	B	الخطا المعياري	B	قيمة t	مستوى الدلالة
الثابت	2.261	0.827		2.736	0.011
التدقيق البنكي	0.422	0.192	0.384	0.022	0.036
معادلة نموذج الانحدار :Y=(0.384x)+2.261					

بيَّنت نتائج الجدول رقم 17وجود تأثير معنوي بين التدقيق البنكي و إرساء الحكومة البنكية في حين بلغت قيمة t 0.022 وكلها معنوية عند مستوى الدلالة$\alpha \leq 0.05$ و بالتالي الفرضية البديلة صحيحة و مقبولة .

اختبار الفرضية الثالثة :

تنص الفرضية على انه :

لا توجد أهمية ذات دلالة إحصائية للتدقيق البنكي في تقييم المخاطر المصرفية :

الجدول رقم 19: نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للتدقيق البنكي في تقييم المخاطر المصرفية :

النموذج		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F المحسوبة	مستوى الدلالة
التدقيق البنكي	الانحدار	0.006	1	0.006	0.044	0.835
	البواقي	3.586	28	0.128		
	المجموع	3.592	29			
R^2=0.002		R=0.040				

المصدر من اعداد الطالبين بالاعتداد على برنامج SPSS

تبين نتائج الجدول اعلاه عدم وجود علاقة ارتباط قوية بين **للتدقيق البنكي في تقييم المخاطر المصرفية** للبنك ، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون R= 0.040 في حين بلغت معامل التحديد R^2=0.002أما قيمة Fالمحسوبة فقد بلغت 0.044 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$مما يؤكد وجود معنوية التدقيق البنكي في تقييم المخاطر المصرفية .

الجدول رقم20: نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للتدقيق البنكي في تقييم المخاطر المصرفية :

النموذج	B	الخطا المعياري	B	قيمة t	مستوى الدلالة
الثابت	4.170	0.938		4.448	0.000
التدقيق البنكي	0.046	0.218	0.040	0.210	0.835
معادلة نموذج الانحدار :Y=(0.040x)+4.170					

المصدر من اعداد الطالبين بالاعتداد على برنامج SPSS

بيَّنت نتائج الجدول رقم 19 وجود تأثير معنوي بين التدقيق البنكي و تفعيل تقييم المخاطر المصرفية في حين بلغت قيمة t 0.210 وكلها ليست معنوية عند مستوى الدلالة$\alpha \leq 0.05$ و بالتالي الفرضية البديلة خاطئة و مرفوضة .

و من هنا نستنتج انه :

- لا يوجد أهمية ذات دلالة إحصائية في تدقيق البنكي فعيل جودة المعلومات المالية حيث أن النتيجة كانت غير معنوية.
- توجد أهمية ذات دلالة إحصائية للتدقيق البنكي في إرساء الحوكمة البنكية
- لا توجد لا يوجد أهمية ذات دلالة إحصائية للتدقيق البنكي في تفعيل تقييم المخاطر المصرفية حيث أن النتيجة كانت غير معنوية.

المبحث الثالث: نتائج الدراسة: سنرى في هذا المبحث النتائج النظرية و التطبيقية للدراسة التي قمنا بها و سنخرج باستنتاجات .

المطلب الأول :النتائج النظرية

– التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي هما نوعان من التدقيق المالي، ولكن يختلفان في العديد من الجوانب .يتم إجراء التدقيق الداخلي من قبل موظفي الشركة أو لجنة التدقيق الداخلي بالشركة، ويهدف إلى تقييم سلامة أنظمة الرقابة الداخلية ومدى تطبيقها وبالتالي تحقيق الرقابة الداخلية .بينما يتم إجراء التدقيق الخارجي من قبل طرف خارج الشركة، ويهدف إلى تقييم الجوانب المالية والمرتبطة بالمخاطر من أجل الامتثال لمتطلبات المراجعة القانونية.

– للتدقيق البنكي أهمية كبيرة في ارساء مبادئ الحوكمة البنكية وبالتالي هو يساهم بشكل غير مباشر في تقليص المخاطر المصرفية و كذلك تفعيل جودة المعلومات .

– التدقيق البنكي ضروري في البنوك التجارية و يلعب دورا أساسيا في الحفاظ على استقرار نشاط البنك و بالتالي يملك مكانة مهمة في البنوك التجارية.

–يعمل التدقيق البنكي على منع حدوث الأخطار و هذا ما يزيد الحاجة اليه ،كما يعتبر أحد أهم أدوات تطبيق الحوكمة البنكية و هو بسعى الى الحد من التبذير و الضياع و بالتالي يزيد من المردودية و تحسين الأداء و زيادة الكفاءة و الفعالية.

– تطبيق نظام سليم لأعمال المراجعة بؤدي الى تفعيل مبادئ الحوكمة.

المطلب الثاني :النتائج التطبيقية:

– لاوجود تأثير معنوي بين التدقيق البنكي و تفعيل جودة المعلومات الماليةفي حين بلغت قيمة t 0.354 وكلها ليست معنوية عند مستوى الدلالة$\alpha \leq 0.05$ و بالتالي الفرضيةالبديلة خاطئة .لا يوجد أهمية ذات دلالة إحصائية في تدقيق البنكي تفعيل جودة المعلومات المالية .

–وجود تأثير معنوي بين التدقيق البنكي و إرساء الحكومة البنكية في حين بلغت قيمة t 0.022 وكلها معنوية عند مستوى الدلالة$\alpha \leq 0.05$ و بالتالي الفرضية البديلة صحيحة و مقبولة .توجد أهمية ذات دلالة إحصائية للتدقيق البنكي في إرساء الحوكمة البنكية

– وجود تأثير معنوي بين التدقيق البنكي و تفعيل تقييم المخاطر المصرفية في حين بلغت قيمة t 0.210 وكلها ليست معنوية عند مستوى الدلالة$\alpha \leq 0.05$ و بالتالي الفرضية البديلة خاطئة و مرفوضة لا يوجد أهمية ذات دلالة إحصائية للتدقيق البنكي في تقييم المخاطر المصرفية .

ملاحظة : عدم وجود أهمية للندقيق البنكي في تفعيل جودة المعلومات و في تقييم المخاطر المصرفية في هده الحالة فقط و ذلك لعدم وجود نتيجة معنوية و ليس بشكل عام.

المطلب الثالث: استنتاجات و اختبار الفرضيات

1– صحة الفرضيات

– يهدف التدقيق البنكي الى تقليص المخاطر المصرفية كونه له أهمية كبيرة في ارساء مبادئ الحوكمة البنكية و بتالي فرضية صحيحة

– التدقيق البنكي له مكانة و أهمية في نشاط البنك و هي فرضية صحيحة.

أثبتت دراستنا صحة الفرضيتين و ذلك من خلال النتائج المتحصل عليها فالتدقيق البنكي يلعب دورا مهما في استقرار نشاط البنك و تحسين أداءه وذلك بكونه أداة مهمة في تطبيق الحوكمة البنكية و كذلك له دور طفيف في تفعيل جودة المعلومات و تقييم المخاطر المصرفية .

2- استنتاجات

- ليس للتدقيق البنكي أهمية كبيرة في تفعيل جودة المعلومات و في تقييم المخاطر المصرفية.
- للندقيق البنكي أهمية كبيرة في ارساء مبادئ الحوكمة البنكية.
- التدقيق البنكي يلعب دورا مهما في استقرار نشاط البنك و التحسين من أداءه.
- وجود مدققين ذو جودة و خبرة يسهل و يحسن من عملية التدقيق و بالتالي يحسن النتائج و نتحصل على أداء فعال.

خلاصة الفصل :

حاولنا من خلال هذا الفصل التطبيقي توضيح الإطار المنهجي للدراسة الميدانية التي تم استخدامها من أجل الحصول على بيانات الدراسة ومعالجتها ، بالوجه الذي يمكن من تحقيق أغراض الدراسة وأهدافها والمتمثلة بصفة جوهرية في الإجابة عن أسئلة الدراسة وإشكاليتها ، حيث تم عرض ومناقشة مختلف البيانات الميدانية المتعلقة بالتحليل الوصفي المتغيرات الدراسة إلى جانب اختبار الفرضيات عن طريق عرض النتائج المتعلقة بكل من بالعلاقات التأثيرية بين متغيرات الدراسة والفروق في آراء عينة الأفراد المبحوثين تجاه متغيرات الدراسة . تم استخلاص أن كل متغيرات الدراسة والمتمثلة في مقومات التدقيق البنكي ، وكذلك كل أبعادها تتوافر بدرجة مرتفعة في البنوك التجارية الجزائرية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة المبحوثين . من خلال اختبار فرضيات الدراسة تم التوصل إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha<0.05$) لكل من التدقيق البنكي في ارساء مبادئ الحوكمة البنكية ، و كذلك وجود أثر معنوي بين التدقيق البنكي و تفعيل جودة المعلومات المالية **و**لكلها ليست معنوية عند مستوى الدلالة$\alpha\leq0.05$، و وجود تأثير معنوي بين التدقيق البنكي و تفعيل تقييم المخاطر المصرفية و لكلها ليست معنوية عند مستوى الدلالة$\alpha\leq0.05$.

- لا يوجد أهمية ذات دلالة إحصائية في تدقيق البنكي تفعيل جودة المعلومات المالية .
- توجد أهمية ذات دلالة إحصائية للتدقيق البنكي في إرساء الحوكمة البنكية .
- لا توجد أهمية ذات دلالة إحصائية للتدقيق البنكي في تفعيل تقييم المخاطر المصرفية.

الخاتمة

في ظل تنامي المخاطر المحدقة بالبنوك التجارية خاصة في ظل التطور التكنولوجي ومواجهة للمتغيرات والتطورات التي يمر بها القطاع البنكي ، ظهرت الحاجة إلى إنشاء آليات رقابية من أجل ضمان كفاءة معينة وخلق مناخ الثقة بين البنوك التجارية وبين مختلف الأفراد سواء كانوا مساهمين أو مودعين أو مقترضين ، ويعتبر التدقيق البنكي من خطوة مهمة لأي بنك يسعى إلى تحسين إدارته وبالتالي زيادة كفاءته وقدرته في التغلب على هذه المخاطر .

حاولنا في دراستنا هذه من خلال الفصل الأول تقديم إطار نظري متكامل لكل من التدقيق بشكل عام في المبحث الأول ،فقمنا بتعريفه و دراسة أنواعه و معاييره، و معرفة أهدافه و أهميته للبنك و كذلك للمستخدمين ،أما في المبحث الثاني فقمنا بدراسة البنوك التجارية فقمنا بتعريفها ،و ذكر نشأتها ،و أهدافها ،أنواعها و وضائفها ،أما في المبحث الثالث فخصصناه للتعرف على أهمية التدقيق البنكي في البنوك التجارية سواءا من جانب أهميته في تفعيل جودة المعلومات ،أو دوره في ارساء مبادئ الحوكمة البنكية ،أو أثره في تقييم المخاطر المصرفية ،أما الفصل الثاني قدمنا دراسة ميدانية توضح أهمية التدقيق البنكي فاستخدمنا الاستبان كوسيلة لدراسة عينة من موظفي البنوك تقدر ب30 ،و بعد تحليل المعطيات و المعلومات المتحصل عليها خرجنا بعدة نتائج.

- نتائج الفصل النظري

- التدقيق عبارة عن نشاط داخل المؤسسة أو خارجها مهمته التقييم و بشكل دائم لجميع الأنشطة و العمليات التي تقوم بها المؤسسة و يعتمد على منهجية واضحة من طرف أخصائيين مستقلين محترمين أخلاقيات و معايير مهنية صارمة.

-تبرز أهمية التدقيق البنكي في كونه أداة مهمة لتطبيق الحوكمة البنكية و التي تشكل العمود الفقري للبنك

-نتائج الفصل التطبيقي

- التدقيق البنكي يساهم بشكل كبير في استقرار نشاط البنك و تحسين أداءه و ذلك من خلال عدة مساهمات أبرزها مساهمته الكبيرة في ارساء مبادئ الحوكمة البنكية من خلال النتائج المتحصل عليها و التي نصت على وجود أثر معنوي فاق مستوى الدلالة فالحوكمة البنكية تعتبر ضرورية لاستقرار نشاط البنك و تحسين أداءه

- لا توجد أهمية للتدقيق البنكي في تفعيل جودة المعلومات كوننا تحصلنا على نتيجة غير معنوية.

-لا توجد أهمية للتدقيق البنكي في تقييم المخاطر المصرفية كوننا تحصلنا على نتيجة غير معنوية.

- ان مساهمة التدقيق البنكي الكبيرة لارساء مبادئ الحوكمة البنكية تجعله يساهم بشكل غير مباشر في تفعيل جودة المعلومات و تقييم المخاطر المصرفية فالحوكمة البنكية تنظم البنك و هيكله و تعمل على توفير الاستقرار و تحسين نشاط البنك.

اقتراحات وتوصيات الدراسة :

من خلال مجموعة النتائج التي خرجت بها الدراسة يمكن طرح جملة من الاقتراحات والتوصيات من شأنها أنتساهمفي تبيين فعالية التدقيق البنكي في تقييم المخاطر البنكية و تفعيل جودة المعلومات :

-ضرورة التزام البنوك الجزائرية بمتطلبات بازل 03 من أجل التحوط من الوقوع في المخاطر البنكية وإصدار أنظمة وقرارات تلزم البنوك بذلك و ضرورة التزام المدققين الخارجيين بالمعايير الدولية للتدقيق خاصة التي تعنى بالمخاطر البنكية .

- على البنوك التجارية أن تراعي شرط الخبرة عند توظيف المدققين الداخليين .

- على البنوك التجارية أن تراعي شرط التخصص في مجال المحاسبة والتدقيق ، عند توظيف المدققين الداخليين المدققين الداخليين على مستوى البنوك متحصلين على شهادة الليسانس في العلوم القانونية ولا وجود لعلاقة لهم بالمحاسبة والتدقيق .

- ينبغي على البنوك التجارية تنظيم دورات تكوينية في مقررات لجنة بازل لفائدة المدققين الداخليين .

- ضرورة إشراك المدققين الخارجيين في عمليات التنبؤ والقياس الخاصة بالمخاطر البنكية في البنوك التجارية الجزائرية .

افاق الدراسة

إن معالجة موضوع التدقيق البنكي واهميته في البنوك التجارية ، يثير عدة مواضيع على الأهمية تشكل في مجملها آفاقا بحثية جديرة بالاهتمام ، وكمواضيع بحثية تقترح ما يلي :

-الإفصاح عن القوائم المالية للبنوك التجارية وأثره في تقييم المخاطر البنكية.

-دور آليات الحوكمة في تقييم المخاطر البنكية في البنوك التجارية.

-الحوكمة البنكية و دورها في أداء البنوك.

المراجع

– المراجع باللغة العربية:

–أولا الكتب:

1–أحمد قايد دور الدين ،التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية، دار الجنان للنشر و التوزيع، عمان، 2015.

2–إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، ط،01 عمان، ،2016 .

3–أحمد حامد حجاج و كمال سعد الدين بوابة الأفق للمعلومات ،دار المريخ للنشر،1986.

4–أحمد سير الصبان، عبد الله هلال، الأسس العلمية لمراجعة الحسابات ،الدار الجامعية الاسكندرية ،1998 .

5–خالد أمين عبد الله ،علم ندقيق الحسابات ،دار وائل للطباعة و النشر، 2004.

6–خليل محمود الرفاعي، أسس المحاسبة الضريبية، دار حنين للنشر والتوزيع، 2006

7–خالد عبد الله "علم تدقيق الحسابات ، دار وائل لطباعة و النشر، 2004

8–خالد راغب الخطيب، خليل محمود الرفاعي ، علم تدقيق الحسابات النظري و العملي ، دار المستقبل للنشر و التوزيع عمان ، 2009 .

9–خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية، دار وائل للنشر عمان 1998 .

10–زياد رمضان، محفوظ احمد جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر ، 2018 .

11–شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط،02 الجزائر، ،1992.

12–عبد الفتاح صحن ،المبادئ وأسس المراجعة علما وعملا، مكتبة نور ، 1900.

13–قاضي أبو زلطة،تصميم نظم المعلومات الادارية و المحاسبية ، مكتبة المجتمع العربي، عمان،2010 .

14– منير إبراهيم الهنيدي، إدارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الثالثة 2002 .

15–محمد الصريف، إدارة البنوك، دار الوفاء، ط،01 الإسكندرية، ،2007 .

16–منير إبراهيم الهندي، إدارة الأسواق والمنشئات المالية، دار وائل للنشر الأردن، 2003

– ثانيا المذكرات الجامعية

17–أمينة يوسفي، دور البنوك في التنمية الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في المالية، المركز الجامعي يحي فارس بالمدية 2003-2002

18–برحايل حورية ،حمايزية لامية ،مذكرة ماستر بعنوان أهمية التدقيق البنكي في تفعيل جودة المعلومات المالية ،أم البواقي ،2021

المراجع

19-عبيدي نبيل ،مسعودي ياسر، مذكرة ماستر بعنوان دور التدقيق البنكي في ارساء مبادئ الحوكمة البنكية ،دراسة حالة بنك خليج الجزائر وكالة أدرار، موسم جامعي 2017/2016

:ثالثا المجلات

20-أشرف أمحد محمدغالي، أمحد حامد محمود عبد الحليم، أثر انعكاسات الدور الحديث للمراجعة الداخلية على تعزيز مراحل إدارة المخاطر:دراسة نظرية وميدانية،المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد السابع، العدد الرابع، ، جامعة قناة السويس، كلية التجارة بالإسماعيلية،مصر، 2016

21-الطنملي سهري فتحي، دور جلان المراجعة في تفعيل حكومة الشركات بالجهاز البنكي، مجلة المال والتجارة، نادي التجارة، العدد ،455 مارس،2007 القاهرة

22-خروبة الغالي، دواح بلقاسم، دور التدقيق الداخلي يف إدارة المخاطر البنكية -دراسة عينة من البنوك لولاية مستغانم، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد ،15 العدد ،20 السنة ،2019 جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف

23-طلال خليفة ، دراسة تحليلية لدور المراجع الخارجي إدارة المخاطر البنكية ظل متطلبات الحكومة -دراسة تحليلية، -مجلةالبحوث المالية والتجارية، العدد ،01 ،2012 جامعة بورسعيد، كلية التجارة

رابعا القوانين

24-المادة 24 من القانون .11-07

25-القانون 10-01 القاضي للاستعانة بمدققين وتلقينهم لكيفيات العمل بالكمبيوتر

المراجع باللغة الأجنبية:

26-Peyrard J et Peyrard M dictionnaire de finance Vuibert 2éme édition2001p25

الملحق رقم واحد

الاستبيان

عزيزي الذكر / عزيزتي الانثى

يقوم الباحتان بإجراء دراسة حول ' **مكانة وأهمية التدقيق البنكي في البنوك التجارية** (دراسة حالة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية)' لدا يرجى الإجابة على الاستبيان كما تشعر بالفعل حسب التعليمات ادناه علما انه ليس هنالك إجابة صحيحة او خاطئة , وتذكر ان إجابك إجابة حقيقية فيها خدمة للبحث العلمي , ولا يطلع عليها الا القائمين بالبحث.

تعليمات الإجابة

اذا كنت **غير موافق بشدة** ضع علامة في هده الخانة

اذا كنت **غير موافق** ضع علامة في هده الخانة

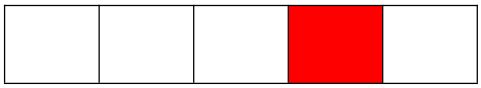

اذا كنت **محايد** ضع علامة في هده الخانة

اذا كنت **موافق** ضع علامة في هده الخانة

اذا كنت **موافق بشدة** ضع علامة في هده الخانة

الجزء الأول: البيانات الشخصية

الملاحق

1-الجنس

ذكر ☐ أنثى ☐

2-الفئة العمرية:

أقل من 25 سنة ☐ 25-35 سنة ☐ 35-45 سنة ☐ أكثر من 45 ☐

3-المستوى العلمي:

باكالوريا ☐ ليسانس ☐ ماستر ☐ ماستير ☐ دراسات عليا ☐ شهادة أخرى ☐

4-الصنف المهني:

إطار ☐ عون تحكم ☐ عون تنفيذ ☐

5-سنوات الخبرة:

أقل من 5 سنوات ☐ ما بين 5 و10سنوات ☐ ما بين 11 و20 سنة ☐ أكثر من 20 سنة ☐

الجزء الثاني:أهمية التدقيق البنكي

الرقم	العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
المحور 1	التدقيق البنكي					
01	يساعد الإدارة في القيام بوظيفتها الرقابية بفعالية وكفاءة					
02	يعتبر التدقيق الداخلي نظام فعال في معالجة العمليات البنكية					
03	التدقيق البنكي له دور في ترشيد القرارات التمويلية					
04	التدقيق الخارجي له دور في تحسين أداء الخدمات المقدمة					
05	التدقيق الداخلي أفضل من التدقيق الخارجي لدى البنك					

الملاحق

الرقم	العبارات	غـــير موافق بشدة	غـير موافق	محايد	موافق	م وافـــق بشدة
المحـ ور 2	أهمية في تفعيل جودة المعلومات المالية					
01	يتحقق من صحة البيانات المالية وفقا لمعايير محاسبة دولية					
02	فعالية التدقيق يحسن من جودة المعلومات المالية					
03	الأداء الصـارم والنزية للمـدققين بحسن جودة المعلومات المالية					
04	يتوفر نظام التدقيق الداخلي على محددات الجودة					

الرقم	العبارات	غـــير موافق بشدة	غـير موافق	محايد	موافق	م وافـــق بشدة
المحـ ور 3	أهمية في إرساء الحكومة البنكية					
01	يعتبر ألية رقابية لتطبيق مبادئ الحكومة					
02	يعتبر محـافظ الحسـابات جهة رقابية فاعلة في الحكومة البنكية					
03	التنظيم القانوني للجنة التدقيق له دور في حكومة البنوك					
04	جـودة التدقيق الخـارجي لها دور في إرساء مبادئ حكومة البنوك.					

الملاحق

الرقم	العبارات	غـــير موافق بشدة	غـير موافق	محايد	موافق	م وافـــق بشدة
المحور 4	أهميـــة فـــي تقييـــم المخـــاطر المصرفية					
01	يؤدي التدقيق الداخلي دورا مهما في تفعيل إدارة المخاطر					
02	يعطي المدقق الداخلي ضـمانات حول صحة سير إدارة المخاطر المصرفية					
03	توفـر إجـراءات التـدقيق الداخلي تساعد على تقييم المخاطر المصرفية					
04	الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي يساعد على تفعيل إدارة المخاطر					